وزارة العدل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث

جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وأثرها في المجتمع الكويتي

خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

دراسة مكتبية تحليلية

كويت جديدة
NEWKUWAIT

وزارة العدل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث

جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وأثرها في المجتمع الكويتي

خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

دراسة مكتبية تحليلية

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

المستشار / د.فهد محمد محسن العفاسي

وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

التعريفات المستخدمة بالدراسة

- **الجريمة:** هي كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشدد أو السجن وتكون متعمدة.
- **المخدرات:** تعريف المخدرات يختلف باختلاف النظرة إليها، وتم التعريف بها في صفحة (20).
- **القضايا الواردة:** هي القضايا التي ترد إلى المحكمة أو النيابة العامة لأول مرة.
- **القضايا المنظورة:** هي القضايا التي يتم تحديد جلسة لها سواء كانت واردة لأول مرة أو مؤجلة من فترة سابقة.
- **القضايا المتصرف فيها:** هي القضايا الواردة للنيابات والتي يتم الحكم فيها إما بالحفظ أو بالإحالة إلى المحكمة الكلية.
- **القضايا المفصول فيها:** هي القضايا التي صدر بها حكم.
- **نسبة التغير:** مقدار التغير (الفرق بين سنتي المقارنة والأساس منسوباً إلى سنة الأساس).
- **نسبة الإنجاز %:** عدد القضايا المتصرف فيها على عدد القضايا المنظورة .x 100
- **العلاقة الطردية:** هي العلاقة بين متغيرين والتي ترمز إلى أنه كلما زاد أحدهما بمقدار معين يزيد الآخر بزيادة تتناسب مع زيادة الأول والعكس بالعكس.
- **التوقعات المستقبلية:** يتم باستخدام طرق رياضية إحصائية بواسطة برنامج إحصائي (Statgraphic) وذلك بإدخال عدد الحالات لسنوات عديدة سابقة ليتم تحديد العدد المتوقع للسنوات القادمة وذلك بين أقصى عدد وأدنى عدد بدرجة ثقة تصل إلى (95%) حيث أن نسبة الخطأ لا تتجاوز (5%) في التقديرات.

الفهرس

	المحتويـــــــات	الصفحة
	المقدمة	15
	أهمية الدراسة	16
	الهدف من الدراسة	18
	الفصل الأول: الجانب النظري	19
	الفصل الثاني: الجانب العملي	47
المخدرات والمؤثرات العقلية (النيابة العامة)	أولاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمتصرف فيها بالنيابة العامة	49
	ثانياً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمتصرف فيها بالنيابة العامة حسب نوع التهمة والنسبة للإجمالي	53
	أ) القضايا الواردة بالنيابة العامة	53
	ب) القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة	56
	ثالثاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة والمتهمين فيها	59
	رابعاً: إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة	62
	أ) حسب الجنسية والنوع	62
	ب) حسب فئة العمر	65
	جـ) حسب نوع التهمة	67
	خامساً: التوقعات المستقبلية	70

المحتويـــــــات		الصفحة
المخدرات والمؤثرات العقلية (المحكمة الكلية)	أولاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمفصول فيها بالمحكمة الكلية	79
	ثانياً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية حسب نوع التهمة والنسبة للإجمالي	83
	ثالثاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية والمتهمين فيها	86
	رابعاً: إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية	89
	أ) حسب الجنسية والنوع	89
	ب) حسب نوع التهمة	92
	خامساً: إجمالي عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية	95
	سادساً: التوقعات المستقبلية	98
أهم النتائج		104
الخاتمة		110
التوصيات والمقترحات		111
المراجع		114

المقـدمـــة

إن المخدرات آفة اجتماعية خطيرة تُقلق المجتمع العالمي بكافة فئاته واتجاهاته وتؤرق جميع أفراده ومؤسساته بدءاً من المؤسسات التربوية والجهات الأمنية، ومروراً بعلماء الاجتماع وعلماء النفس ووصولا إلى رجال التربية، وغيرهم من أجل احتوائها والحدّ من مخاطرها، فمشكلة المخدرات من أخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والأمنية التي تواجه العالم أجمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بكيفية الوقاية منها.

وتكمن خطورة ظاهرة المخدرات في استهدافها لفئة الشباب مما ينعكس سلبا على كافة النواحي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتؤثر على برامج التنمية وتهدد كيان المجتمع وأمنه من خلال تأثير المخدرات السلبية على عقول الشباب وتدمير طاقاتهم الإنتاجية ودعم حلقات التخلف والفقر والمرض في المجتمع، وأيضا تعد المخدرات من المشكلات الإجرامية التي تواجه جميع المجتمعات الثقافية والمتقدمة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لمواجهتها إلا أنها لاتزال في تزايد مستمر.

وتبعاً لانتشار هذه المخدرات ازداد حجم التعاطي، حتى أصبح تعاطي المخدرات وإدمانها وترويجها كارثة ابتلى بها مجتمعنا في الآونة الأخيرة حيث يمثل تعاطي المخدرات مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته، وإن لم يتم تداركها والحد من انتشارها ستكون بالتأكيد العامل المباشر والسريع لتدمير كيان المجتمع وبالتالي الدولة، لأنه لا أمل ولا رجاء ولا مستقبل لشباب يدمن هذه المخدرات.

ومن خلال هذه الدراسة نقوم بتسليط الضوء على ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية بالأرقام والإحصاءات وتقدير حجم المخاطر والصعاب، لتحديد ماهية الأدوار المطلوبة لمواجهتها وكيفية علاجها.

أهميـــة الدراســة

تحتل ظاهرة المخدرات مكانة هامة لما تثيره من مشكلات اجتماعية وأمنية واقتصادية ونفسية وصحية ودينية وتربوية وقانونية وثقافية، وكذلك لما لها من أثر في حدوث الجريمة بالمجتمع مما يعيق جهود التنمية ويهدر الطاقات والإمكانيات لدى الشباب الذين هم رصيد الدولة في بناء حاضرها ومستقبلها، وبالتالي فهي تدخل في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها مما يدعو إلى ضرورة وضع استراتيجية عامة لمواجهتها من خلال ما تتوصل إليه نتائج الدراسات العلمية التي تشير إلى العوامل المسببة لحدوث هذه الظاهرة بحثاً عن الحلول المناسبة من خلال التعامل معها ووضع العلاج المناسب لها بما يناسب ظروف مجتمعنا المختلفة.

وتحدد أهمية الدراسة فيما يلي:

1) رصد جرائم المخدرات خلال العشر سنوات السابقة من 2009 حتى 2018م وذلك من خلال عرض إحصائيات جرائم المخدرات في (النيابة العامة – المحكمة الكلية) والمتهمين فيها والأحكام الصادرة بحقهم.

2) التنبؤ بأعداد جرائم المخدرات في (النيابة العامة – المحكمة الكلية) والمتهمين فيها خلال الخمس سنوات القادمة من 2019 حتى 2023م.

3) التعرف على أسباب ظاهرة المخدرات بالمجتمع الكويتي وتقديم المقترحات الخاصة بطرق العلاج للاستفادة منها.

4) التوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في مواجهة هذه الظاهرة لتسهيل عملية اتخاذ القرار ووضع حلول مستقبلية.

وسيتم تناول ومعالجة الدراسة من جانبين:

1) الجانب النظري بغرض التوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

2) الجانب العملي من خلال جمع وتحليل وتفسير البيانات وصولاً إلى مؤشرات لها قيمتها ودلائلها العلمية بما يؤدي إلى الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها.

الهدف من الدراسة

أصبحت المخدرات اليوم ظاهرة حقيقية وليست مشكلة بسيطة عابرة، وأصبحت تأخذ أشكالاً وأنماطاً جديدة بحيث أصبح من الضروري الوقوف عندها ودراستها، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على هذه الظاهرة وكشف أبعادها والأسباب الكامنة وراء انتشارها واتساعها ودوافعها وطرق مواجهتها، وأضرارها وآثارها النفسية والصحية والاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية والأمنية على الفرد والمجتمع، ومن ثم معرفة أساليب الوقاية منها وطرق علاجها للحد من انتشارها وتخفيف وطأتها وذلك من خلال التعرف على أثر الأسرة والمجتمع والمدرسة والمسجد وكذلك وسائل الإعلام المختلفة في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها، مما قد يساعد الجهات المعنية على اتخاذ الخطوات الصحيحة في التعامل مع هذه الظاهرة والقيام بالتوعية الفعالة لمواجهة هذه الآفة الخطيرة التي تهاجم الشباب في مجتمعنا الإنساني لما لهذه المشكلة من انعكاسات سلبية على حياة الأفراد والمجتمعات.

وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء على جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ومرتكبيها خلال الفترة 2009-2018م، والتنبؤ بأعداد قضايا ومرتكبي جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية خلال الخمس أعوام القادمة 2019-2023م حيث تمثل الدراسة قيمة علمية وعملية نتوصل من خلالها إلى نتائج تفيد في التصدي لهذه الظاهرة والعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار نحو الحد من هذه الجرائم وعلاج مشكلاتها الاجتماعية والتربوية والصحية والاقتصادية.....إلخ.

الفصل الأول

الجانب النظري

● **يتناول الجانب النظري ما يلي:**

أولاً: التعاريف الخاصة بالدراسة.

ثانياً: تصنيف المخدرات.

ثالثاً: الحكم الشرعي للمخدرات.

رابعاً: أسباب الوقوع بالمخدرات.

خامساً: العوامل التي أدت إلى انتشار المخدرات بدول الخليج العربية.

سادساً: أضرار المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع.

سابعاً: طرق الوقاية من المخدرات.

ثامناً: علاج ظاهرة المخدرات.

تاسعاً: نتائج الدراسات السابقة.

أولاً: التعاريف الخاصة بالدراسة:

إن تعريف المخدرات يختلف باختلاف النظرة إليها، ويمكن تعريف المخدرات من الجوانب التالية:

1) التعريف العام للمخدرات:

المخدرات هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبيـــة أن تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة، وهذا الفقدان الكلي أو الجزئي تكون درجته بحسب نوع المخدر وبحسب الكمية المتعاطاة، وفي معظم الأحيان تكون خطيرة خصوصاً لفئة الشباب، كما يؤدي الاعتياد أو الإدمان إلى الضرر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد، وتعطي هذه المادة شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال، ولا يسمح بتداولها ولا تناولها ويعاقب القانون على حيازتها، وبشكل شامل تعرف المخدرات بأنها (كل مادة طبيعية أو اصطناعية يترتب على تعاطيها إحداث تغيير في المزاج أو الإدراك أو الشعور، ويساء استخدامها بحيث تلحق أضراراً واضحة لكل من الفرد والمجتمع).

2) تعريف منظمة الصحة العالمية للمخدرات:

المخدرات هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقية تحتوى عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع.

3) التعريف الشرعي:

المخدرات هي المفطرات أي المواد التي تُغيّب العقل والحواس، دون أن يصيب ذلك المتعاطي بالنّشوة والسّرور، أمّا إذا حصلت النّشوة فإنها تُعتبر من المُسكرات.

4) التعريف الاجتماعي:

المخدر هو كل ما يشوش العقل أو يثبطه أو يخِّدره ويغير في تفكير وشخصية الفرد.

5) التعريف العلمي:

تعرف المخدرات بأنها عبارة عن منتجات كيميائية لها آثار بيولوجيّة مختلفة على البشر والكائنات الحيّة، ولها استخدامات مختلفة في مجال الطب كعلاج فتُستخدم كمواد للعلاج، والوقاية من الأمراض، أو تشخيص المرض، كما أنّها تُعزّز النشاط البدني والعقلي، ولكن ذلك باستخدامها لفترات محدودة.

6) التعريف الطبي:

المخدرات هي كل مادة ذات خواص معينة تؤثر على متعاطيها، وتجعله مدمنًا عليها لا إرادياً، سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركبة، باستثناء تعاطيها لغرض العلاج من بعض الأمراض تحت إشراف طبي وتشكل ضررًا على المتعاطي، سواء كان هذا الضرر نفسيًا أو صحيًا أو اجتماعيًا.

7) التعريف القانوني:

المخدرات هي المواد التي تسبب الإدمان وتعمل على تدمير الجهاز العصبي، ويحظر زراعتها وصناعتها إلّا لأغراض يحددها القانون ولا تُستعمل إلا من خلال رخصة خاصة.

8) تعريف المؤثرات العقلية:

المؤثرات العقلية هي مواد شديدة السمية على الخلايا العصبية وخاصة خلايا المخ، وذلك حسب الأبحاث الطبية التي توصلت لها المؤسسات المعنية بالصحة والدراسات الخاصة بآثار تعاطي المخدرات على الجهاز العصبي.

9) تعريف المدمن:

المدمن هو الشخص الذي تتحكم المخدرات والكحول في مجرى حياته وتسيطر على كل شيء له في الوجود بحيث توصل المدمن إلى الحد الذي يعيش ليتعاطاها.

ثانياً: تصنيف المخدرات :

يمكن تقسيم المخدرات وتصنيفها بطرق مختلفة عديدة ومنها التالي:

1) مخدرات طبيعية وأهمها وأكثرها انتشاراً: الحشيش والأفيون والقات.

2) المخدرات المصنعة وأهمها: المورفين والهيروين والكوكايين.

3) المخدرات التخليقية وأهمها: عقاقير الهلوسة والعقاقير المنشطة والمنبهات والعقاقير المهدئة.

ومن أنواع المخدرات ما يلي:

- الحشيش: ويسمى لدى البعض الماريجوانا، وهي من أشهر المواد المخدرة استخداماً على مستوى العالم، وهذه المادة المخدرة تضعف على المدى القصير عمليات التذكر والتعلم، وتقلل من القدرة على تركيز الانتباه وتفقد الإنسان قدرته على التنسيق، كما أنها أيضاً تزيد من معدل ضربات القلب وتضر بالرئتين، وتتسبب في الإصابة بالذهان وخاصة لدى الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بهذا المرض.

- الكوكايين: هو منبه يعمل لفترة قصيرة، والذي قد يقود المتعاطين إلى الإفراط بتعاطيه وهو يؤدي إلى عواقب طبية خطيرة تتعلق بالقلب والجهاز التنفسي والعصبي والهضمي.

- الهيروين: هو مخدر أفيوني قوي ينتج عن استخدامه بهجة وشعور بالاسترخاء، وهو يبطئ التنفس ويرفع من خطر الإصابة بالأمراض المعدية، وخاصة عند أخذه عبر الوريد.

- الأدوية الموصوفة طبياً: يتزايد سوء تعاطيها أو استخدامها لأغراض غير طبية، وهذه الممارسة لا تقود للإدمان فقط بل للموت أحياناً، وفئات العقاقير الطبية الشائع إساءة استخدامها تشمل المسكنات والمهدئات والمنشطات.

ثالثاً: الحكم الشرعي للمخدرات:

أجمع علماء المسلمين في جميع المذاهب على تحريم المخدرات، حيث تؤدي إلى الإضرار في دين المرء وعقله وخلقه، حتى جعلت خلقاً كثيراً بلا عقل، وأورثت آكلها دناءة النفس والمهانة، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠ ﴾ (سورة المائدة).

وأيضا اتفق العلماء في مختلف المذاهب الإسلامية على حرمة تناول القدر المؤثر على العقل من المواد والعقاقير المخدرة، فيحرم تعاطيها بأي وجه من الوجوه سواء كان بطريق الأكل أو الشرب أو التدخين أو الحقن بها بعد إذابتها، أو بأي طريقة كانت.

رابعاً: أسباب الوقوع بالمخدرات:

لكل ظاهرة أسباب ونتائج مترتبة عليها، وأيضاً لكل ظاهرة علاج... ويقدر مدى النجاح في علاج هذه الظاهرة بمدى معرفة الأسباب التي أدت إليها، وذلك في سبيل وضع علاج حاسم وسليم لظاهرة انتشار المخدرات، فإنه من الأهمية أن نتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار المخدرات وترويجها وتعاطيها، وقد قسمت أسباب انتشار المخدرات طبقاً لثلاثة محاور هي:

1) الأسباب الحضارية.
2) الأسباب الأسرية.
3) الأسباب الخاصة بالمتعاطي.

1) الأسباب الحضارية وهي الأسباب المرتبطة بالبيئة الاجتماعية وأهمها:

- غياب القيم الأخلاقية الإسلامية.
- ضعف الوازع الديني.
- عدم توافر الوعي الاجتماعي الكامل بالأضرار الناتجة عن المخدرات.
- زيادة مواقع التواصل الحديثة وأثرها السلبي على المراهقين والشباب.
- ضعف دور وسائل الإعلام وعدم استخدامها لدرجة كافية في مكافحة المخدرات.

- انتشار المخدرات في المجتمع المحيط بالشباب.
- عدم تطهير البيئة الاجتماعية من عوامل الانحراف وتعاطي المخدرات.
- قلة الأصدقاء الصالحين.
- غياب وسائل الترويح المناسبة والهادفة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.
- وجود الإغراءات من مروجي المخدرات بوضع مسميات جذابة لها.
- تقصير بعض المسؤولين من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية مثل المدارس والجامعات وغير ذلك في دورهم تجاه التحذير من المخدرات وكشف أضرارها.
- تقصير بعض أئمة المساجد ورجال الدين نحو التوعية بأضرار المخدرات في البيئة الاجتماعية.
- ظهور فئة من الناس في المجتمع تبغي الثراء السريع عن طريق تجارة المخدرات.
- القضاء على ثروة البلاد الحقيقية في شبابها الواعد لإحداث التفكك الاجتماعي والانحلال الخلقي بين الشباب خاصة والشعب بصفة عامة.
- التقليد الأعمى للغرب.
- الانفتاح الاقتصادي ووسائل الاتصال الحديثة.
- عدم وجود الرقابة الشديدة على العقاقير المخدرة.

2) الأسباب الأسرية وأهمها:

- عدم وعي الأسرة بخطورة وأضرار المخدرات وتقصيرها في التحذير منها.
- وجود الخلافات العائلية والتفكك الأسري واختلال الانضباط بالأسرة.
- انشغال الأب بأعمال كثيرة خارج المنزل.

- ارتباط الأم بالعمل خارج المنزل ولفترات طويلة.
- تعاطي الأبوين أو أحدهما للمخدرات أو المواد المهدئة.
- قصور التربية الأسرية والدور التربوي الذي ينبغي تأديته في المنزل.
- عدم قيام الأسرة بدور الرقيب المباشر على الابناء، وترك الحرية لهم كما يشاؤون، والسماح لهم بالخروج من المنزل والعودة إليه في أي وقت.
- استقدام عمالة منزلية من غير الملتزمين أخلاقياً وفهماً وسلوكاً.
- مشاهدة الأفلام والمسلسلات التي تدعو لقيم خبيثة وعرضها باستمرار داخل المنزل.
- قلة الرقابة على مواقع التواصل التي يتابعها الأبناء.

3) الأسباب المتعلقة بالمتعاطي نفسه وأهمها:

- الرغبة لدى المتعاطي في اقتحام سور الممنوع.
- عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ في ما يفيد الفرد ومجتمعه.
- التخلف الدراسي وكثرة الرسوب.
- وجود الاضطرابات النفسية ومسببات القلق النفسي.
- اطلاع الشخص على المجلات والمواقع التي تدعو إلى الانحراف والقيم الهابطة.
- مصاحبة رفاق السوء في كثير من الأماكن العامة والخاصة.
- الظروف السيئة في بيئة العمل.

- حب التقليد لدى المتعاطي والرغبة في تجربة الأشياء الجديدة والغريبة.
- الوضع المادي سواء المرتفع جداً أو المتردي بشكل كبير.
- الرغبة في الحصول على سعادة أو لذة والبعد عن الواقع.
- الحالة النفسية السيئة أو الهشاشة الروحية التي تجعل الإنسان عرضة لأن ينتهج أي من السلوكيات السلبية وعلى رأسها تعاطي المخدرات خاصة في حالة عدم وجود الرقابة.
- الاعتقاد الخاطئ بأن المخدرات تزيل الشعور بالقلق والاكتئاب والملل.
- الإهمال الأسري للجوانب التربوية.
- استخدام المواد المخدرة للعلاج استخداما سيئا لا يتبع فيه إرشادات الطبيب مما يسبب له الإدمان.

خامساً: العوامل التي ساعدت على انتشار المخدرات في دول الخليج العربية بصفة خاصة:

تدل البيانات والإحصاءات المتوافرة عن تعاطي المخدرات وكمية المضبوطات والقضايا الخاصة بالمخدرات في دول الخليج العربية من خلال الدراسات السابقة على أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً سواء في التعاطي، أو الحيازة والاتجار، أو الكميات المضبوطة، والحقيقة أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفشي هذه الظاهرة ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

1) التغير الاجتماعي السريع:

حيث إن ظهور النفط في منطقة الخليج أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في المجتمع أدت إلى تغير واختلال في القيم والمعايير الاجتماعية التي كانت سائدة، وطفحت على السطح العديد من المشاكل والضغوطات النفسية، مثل: الصراع بين القديم والحديث، والتفكك الأسري، والوصول إلى الثروة والغنى بأسرع الطرق، ودخول ثقافات مختلفة في المجتمع، وغير ذلك من الظواهر المصاحبة للتغيير الاجتماعي السريع.

2) العمالة الوافدة:

وأيضاً مع ظهور الثروة النفطية وزيادة عائداتها، والتي ترتب عليها زيادة جهود التنمية في المنطقة، وكان من الواجب لذلك استقدام العمالة الوافدة من الدول الأخرى، حتى أصبح من الظواهر المقلقة في الخليج تغلغل العمالة الوافدة في الأحياء السكنية والمكتظة بالمواطنين وتفاعلهم مع الأحداث والشباب في هذه الأحياء، ولا يخلو الأمر من وجود سيئ الخلق والمنحرفين من بين أفراد هذه العمالة، وقد ساهم ذلك في تورط أعداد كبيرة من المواطنين مع هؤلاء في الاتجار بالمخدرات.

3) التركيبة السكانية للمجتمع الخليجي:

حيث إن الشريحة العريضة من سكان دول الخليج هي من الأطفال والشباب، وقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على أن المراهقين والشباب هم أكثر الفئات العمرية انخراطاً في تعاطي المخدرات، لذلك كان اتساع هذه الشريحة من أهم الأسباب التي مهدت لانتشار المخدرات.

4) الموقع الجغرافي:

حيث أن وقوع الخليج العربي بجانب بلدان شرق آسيا المنتجة للمخدرات مما جعل من منطقة الخليج معبراً رئيسياً لتهريب المخدرات، ومع تدفق كميات المخدرات إلى هذه الدول من تلك المناطق تم تهريب كثير منها إلى داخل الدول الخليجية، كما أن السوق النفطية وتكدس أعداد كبيرة من السفن في الموانئ البحرية الخليجية ساعد على تهريب المخدرات إلى هذه المنطقة بشكل مباشر، ومن ثم ساعد على تعاطيها وإدمانها.

5) ارتفاع المستوى الاقتصادي:

الازدهار الاقتصادي الذي خلفه اكتشاف البترول في الدول العربية، أدى إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد وازدادت القوة الشرائية والاستهلاكية والإسراف والإنفاق بشكل ملفت للنظر، ومع توفر هذه الدخول في أيدي البعض ممن يقل لديهم الوازع الديني وعدم الدراية بأضرار المخدرات وآثارها، اتجه البعض إلى استعمال المخدرات وإدمانها رغم ارتفاع أثمانها.

6) السفر والرحلات خارج المنطقة:

قيام العديد من الشباب الخليجيين بالتعاطي أثناء رحلاتهم سواء للسياحة أو للتعليم خارج أوطانهم في غياب الرقابة الأسرية وفي ظل وجود قيم مختلفة عن القيم التي نشأوا عليها في بلدانهم الأصلية.

7) عدم الاستثمار الأمثل لوقت الفراغ:

الفراغ من أهم المشكلات التي يعانيها الشباب الخليجي، وكذلك نقص الفرص المتاحة لإشباع رغبات الشباب وحاجاتهم وتصريف طاقاتهم الكامنة في مصارفها المفيدة، ولذلك لعبت جماعات أصدقاء السوء دورها في جذب هؤلاء الشباب إلى منحدر المخدرات والتعاطي.

8) النقص في الإمكانات المتعلقة بمكافحة المخدرات:

حيث أن تهريب المخدرات وتعاطيها لم يعد عملاً فردياً، بل أصبحت هناك جماعات وعصابات دولية تديرها، ومن ثم ابتدعت وابتكرت أساليب جديدة يصعب كشفها، وهذا من شأنه أن يمثل عبئاً على جهود ورجال مكافحة المخدرات، مما يستلزم معه تطوير أساليب المواجهة وتدعيمها دوماً بإضافات جديدة وكفاءات جديدة كل يوم للكشف عن المخدرات وأساليب تهريبها وضبطها.

9) توفر المخدرات وسهولة الحصول عليها:

ومن بين الأسباب الخاصة التي أدت إلى انتشار المخدرات في دول الخليج العربية هو سهولة الحصول عليها سواء كان بالطرق القانونية كالمشروبات الكحولية (في بعض الدول التي يسمح القانون فيها بذلك) أو الطرق غير القانونية عن طريق التهريب للمخدرات والخمور وترويجها.

سادساً: أضرار المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع:

الأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات والإتجار غير المشروع بها كثيرة ومتعددة، وتتمثل تلك الأضرار في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها، بالإضافة إلى ما ينبثق عن هذه الأضرار من أضرار جانبية ذات علاقة وثيقة بالأضرار المذكورة، وقد تضخمت هذه الأضرار لدرجة أصبح معها هذا الأمر وكأنه حرب حقيقية يجب أن تعلن له حالة الطوارئ، فأضرار المخدرات تتخطى حدود الفرد والأسرة والمجتمع، بل والمجتمعات كلها والإنسانية بوجه عام، كما تتخطى حدود الحاضر والمستقبل القريب والبعيد، فهي خراب خلقي واجتماعي ومادي ومعنوي وصحي وفكري وثقافي وهي تفتك بالفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي وخسارة محققة للوطن، ومن أهم أضرار المخدرات ما يلي:

1) الأضرار الأمنية:

- العيش بخوف وقلق وتوتر بسبب الرقابة الرسمية من قبل الأجهزة الأمنية المختصة.
- معاناة أسرة المتعاطي أشد معاناة من سلوكيات المدمن.
- تفشي ظاهرة الرشوة بالمجتمع.
- إفشاء أسرار العمل.
- زيادة جرائم السرقات.
- ارتكاب الجرائم وانتهاك الأعراض وغيرها.

2) الأضرار الدينية:

- ترك أو إهمال العبادات كالصلاة وارتكاب المعاصي والفواحش.
- التراخي عن طلب العلم والعمل به.
- سبب في زوال النعم ونزول العقوبة والنقم.
- إفساد الأجيال بسبب غياب القدوة الحسنة.
- انطفاء نار الغيرة على الوطن والعرض والشرف.

3) الأضرار الاجتماعية والخلقية:

- تفكك الأسرة والذي قد يؤدي إلى الطلاق والهجر وتشرد الأبناء.
- عزلة المدمن الاجتماعية بحيث لا يشارك في الحياة الاجتماعية لأهله وأقاربه.

- تعلم السلوكيات السيئة نتيجة المخدرات، ويشمل ذلك الكذب السرقة والشذوذ.
- تدني مستوى التحصيل العلمي سواء في المدرسة أو الجامعة، وكذلك الفشل في العمل والحياة بشكل عام.
- إهدار مال الدولة في مكافحة المخدرات.
- انهيار المجتمع وضياعه.
- سوء المعاملة للأسرة والأقارب مما يسبب التوتر والشقاق، وانتشار الخلافات بين أفرادها.
- امتداد هذا التأثير إلى خارج نطاق الأسرة.
- تفشي الجرائم الأخلاقية والعادات السلبية وانتشار الرذيلة.
- عدم احترام القانون والعادات والتقاليد.

4) الأضرار الاقتصادية:

- استنزاف الأموال وضياع موارد الأسرة.
- الضرر بمصالح الفرد ووطنه.
- تدني انتاجية الفرد والمجتمع.
- انتشار البطالة.
- الاتجار بالمخدرات طريق للكسب غير المشروع.
- إن كثرة المدمنين يزيد من أعباء الدولة لرعايتها لهم في المستشفيات والمصحات.

5) الأضرار الصحية:

- التأثير على الجهاز التنفسي.
- ضعف جهاز المناعة.
- زيادة سرعة دقات القلب والأنيميا الحادة وخفض ضغط الدم.
- فقدان الشهية وسوء الهضم والشعور بالتخمة.
- تأثير المخدرات على الناحية الجنسية.
- التأثير على المرأة الحامل وجنينها.
- التهابات رئوية مزمنة.
- الاصابة بنوبات صرعية.
- التهاب وتضخم الكبد.
- التسبب بالأمراض النفسية كالقلق والاكتئاب النفسي المزمن وفقدان الذاكرة.
- تدهور في الصحة العامة وذبول للحيوية والنشاط .

6) الأضرار النفسية والعقلية:

- الاضطرابات السريعة.
- الإصابة باضطرابات وتخريف في الإدراك الحسي خاصة بالسمع والبصر.
- الاكتئاب واحتمالية الإصابة بمرض انفصام الشخصية.
- الرغبة الشديدة في النوم طوال الوقت.
- الخوف واليأس ومحاولة الانتحار.

- العدوانية تجاه الآخرين والشعور بالنقص والعجز.
- صعوبة وبطء وخلل في التفكير والطريقة التي يعمل بها المخ.
- القلق والتوتر والشعور بالانقباض والهبوط وعدم الاستقرار.
- العصبية الزائدة وحدة المزاج والانفعال الدائم والحساسية الشديدة.
- الإهمال في المظهر.
- صعوبة في النطق والتعبير.
- الهذيان والهلوسة.
- عدم القدرة على العمل أو الاستمرار فيه.

7) الآثار السياسية:

- زرع الوهن والضعف بين شباب الأمة، والذي سيفقد مع المخدرات كل إرادته وعنفوانه ويستسلم للاضمحلال والتفكك وهو ما تحققه المخدرات أكثر من أي سلاح آخر.
- التسبب بانهيار اقتصادي واستسلام للدول الأخرى وهذا هو غاية كل هدف سياسي.
- إبادة الشعوب الضعيفة أو القوية على السواء بهدف إخضاعها واستسلامها.

سابعاً: طرق الوقاية من المخدرات:

اكتشفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت مبكر أن اللجوء إلى إجراءات الوقاية يعتبر خطوة بالغة الأهمية في مجال التصدي لكثير من المشكلات الاجتماعية والاضطرابات الصحية النفسية والبدنية، وتعد الوقاية وبناء الحصانة الذاتية

والمجتمعية من أفضل استراتيجيات مواجهة المخدرات، لبناء وتعزيز قدرات الشباب الفكرية والاجتماعية والسلوكية، وتنمية ثقتهم بأنفسهم وتبصيرهم بمخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع، وحثهم على القيام بدورهم الاجتماعي في التصدي لمشكلة المخدرات، كما أصبح انتشار المخدرات يؤرق كافة المجتمعات على اختلاف مستوياتها، وقد فرض ذلك عليها الحاجة إلى المزيد من الطرق والأساليب والسياسات التي تسهم في الوقاية من المخدرات وانتشارها من خلال حشد كل الجهود الوقائية والعلاجية، وتوحيد كل الأهداف والوسائل والإجراءات للوصول إلى سياسة وقائية مناسبة لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بمراعاة ما يلي:

1) غرس القيم والتقاليد الإسلامية في الشباب:

من خلال التمسك بالقيم والتقاليد الإسلامية، وبيان موقف الدين الإسلامي من المخدرات وهو يعتبر من أهم الجوانب التي يمكن أن تساعد في تقليص حجم المشكلة، وكذلك زرع الوازع الديني لدى الأطفال في الصغر.

2) زرع الثقة المتبادلة بين الأهل والأبناء:

وذلك عن طريق توطيد العلاقة القوية بينهم وعقد صداقة دائمة مع الأبناء.

3) البعد عن أصدقاء السوء:

وذلك بمصاحبة الأخيار فلا أهم ولا أخطر من صديق السوء سبباً للفساد، وأيضا يجب الابتعاد عن بيئة المخدرات وأماكن اللهو.

4) الحرص على الحد من البطالة:

وذلك عن طريق توفير فرص عمل للشباب على وجه الخصوص.

5) التوعية الإعلامية:

وذلك من خلال قيام وسائل الإعلام بتوعية أفراد المجتمع بأضرار المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع بصفة عامة، وعمل توعية شاملة من خلال إعداد برامج خاصة يشرف عليها متخصصون في علم النفس والتربية والاجتماع والدراسات الأمنية والصحية والبدنية.

6) وضع القوانين الرادعة:

يجب وضع القوانين الرادعة لتجارة المخدرات أو تهريبها أو زراعتها أو تعاطيها وذلك من خلال تشديد وتغليظ العقوبات على مروجي المخدرات وجالبيها ومهربيها ومتعاطيها، وهذا ما سعت إليه الكويت مؤخراً، حيث تم تعديل بعض مواد قانون المخدرات ومكافحتها.

7) توفير الأماكن الصالحة لاستثمار وقت الفراغ:

حيث إن عدم استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب ومزاولة الرياضة بشكل سليم والابتعاد عن الأعمال المثمرة النافعة قد يؤدي إلى مخاطر اجتماعية لا تقتصر على الأضرار التي تلحق بالشباب فقط، بل إنها تتعدى حدودها إلى المجتمع بجوانبه البشرية والمادية والمعنوية.

8) الاهتمام بالمناهج الدراسية:

حيث يجب التركيز على دور التربية والتعليم في وقاية الشباب من المخدرات، والعمل على تثقيف الطلاب وتوعيتهم بقضية المخدرات، وذلك من خلال المناهج الدراسية المختلفة التي من شأنها تنمية معلوماته وتعريفه بخطورتها على الفرد والمجتمع.

9) متابعة من صدر بحقهم أحكام عقابية:

حيث يأتي من الأهمية اخضاع المدمنين الذين نُفذت بحقهم أحكام عقابية بالحبس في جرائم المخدرات لرعاية لاحقة من قبل السلطات الأمنية بعد انقضاء مدة عقوبتهم، خوفاً من العودة إلى الإدمان، وكذلك من صدرت بحقهم أحكام عقابية ممن تاجروا أو اقترفوا أياً من جرائم المخدرات.

ثامناً: علاج ظاهرة المخدرات:

إن مشكلة المخدرات لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية والتربوية وغيرها، وبالتالي فهي تدخل في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ولذلك فإننا مطالبون بأسلوب جديد وشامل في مواجهة هذه الظاهرة، وهنا تأتي أهمية المؤسسات الاجتماعية بأدوارها المختلفة وذلك كما يلي:

1) دور المجتمع في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

يتكون المجتمع من أفراد هم ثروته فلابد من حماية هؤلاء الأفراد من أي ضرر قد يلحق بهم، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة المخدرات ويجب الدمج بين كل أجهزة الدولة لتحقيق الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كل الجهود من المجتمع بأكمله للحفاظ على أفراده والتي تقوم على أساس:

- التوعية بأضرار تلك المخدرات وتحريمها من كافة الأديان السماوية، وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات.
- ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها للحد من الحصول عليها، وهذا يتطلب تدريب لأفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين التي لا حصر لها.

- علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة كالبطالة وعدم القدرة على الزواج وعدم القدرة المادية على ذلك وعدم توفر المسكن، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منهم.

- علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان بالمال والأطباء المدربين والأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لذلك.

2) دور الأسرة في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

الأسرة هي المكان الأساسي الذي يتلقى فيها النشء الفضائل والقيم والآداب ولها دور أساسي في مقاومة ومكافحة المخدرات، فهي أول من يؤثر في الفرد وفي تكوين شخصيته وبنائها، ومن السلوكيات التي يجب اتباعها من قبل الأسرة ما يلي:

- أن تسيطر على الأسرة روح المحبة والألفة والمودّة والمعاملة الحسنة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية.

- لابد للوالدين من أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في كل شيء ومراعاة مسئولياتهم تجاه الأسرة ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الشخصية .

- وعي الآباء في التعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة برفقة أصدقاء السوء.

- للأسرة دور في تربية أبنائهم على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية منذ الصغر وحثهم على تقوى الله.

- مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لهم .

- يجب أيضا على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة لسلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان وملاحظة إذا ظهر على أحد أبنائهم تلك الأعراض .

- على الأسرة المتابعة الدائمة لأصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة.

- يجب أن تعوِّد الأسرة أبنائها على استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد وتقديم وسائل ترويح مفيدة لهم.

- يجب على الأسرة ألا تستقدم الخدم للعمل في المنزل قبل التأكد من حسن أخلاقهم وسلوكياتهم.

- من واجب الأسرة أن تنمي جانب الصدق مع أبنائها والتحذير من الكذب وعواقبه الوخيمة.

- من واجب الأسرة أن تتابع أبنائها دراسياً، خاصة عند الرسوب أو التخلف الدراسي.

3) دور المدرسة في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع بهدف تعليم أبنائه وتربيتهم وتزويدهم بالثقافات، وأصبحت الدراسة فيها رسمية تسير وفق لوائح

وقوانين محددة، ويمكن للمدرسة أن تؤدي دورها في علاج ظاهرة المخدرات من خلال الوظائف التي تقوم بها كما يلي:

- تدريس الطلبة المناهج والمواد المقررة وتعريفهم بآثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها وأثرها على الفرد والمجتمع.
- يمكن للمدرسة عمل جماعات لمحاربة المخدرات عن طريق الأنشطة المختلفة بين الطلبة.
- للمدرسة دور هام في ربط البيئة بخطة التعليم في الدولة، وعن طريق لجان مجلس الآباء وغيرها تتم توعية أفراد المجتمع بأضرار المخدرات، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تنتشر في المجتمع بصور مخيفة.
- يمكن للإذاعة المدرسية والصحافة المدرسية عمل لوحات فنية تعبر عن مساوئ المخدرات وآثارها، وكذلك عمل مجلات ونشرات دورية تحث على محاربة هذه المخدرات وتساهم في علاج هذه الظاهرة.

4) دور الجامعة في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، ويمكن للجامعة أن تؤدي دورها في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها من خلال وظائفها المنوطة بها وذلك كما يلي:

- تدريس مقررات ومناهج دراسية تعالج ظاهرة المخدرات، وتوضح أضرارها وآثارها الصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- أن يتم عمل أبحاث علمية متخصصة حول ظاهرة المخدرات، بدراسة الأسباب المختلفة التي أدت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.
- عمل الندوات والمؤتمرات العلمية الدورية والسنوية لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مستفيضة من كافة الجوانب المتعلقة بها.
- تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها المختلفة وآثارها على الفرد والمجتمع.
- عمل مجموعات توعية من الأساتذة والمختصين بالجامعة لتجوب المؤسسات الاجتماعية الأخرى المتنوعة لتبين مخاطر هذه الظاهرة وذلك بهدف خدمة المجتمع.
- عمل ندوات للمرأة يحاضر فيها العديد من الأساتذة المختصين لإعلام المرأة بسمات الفرد المتعاطي، وكيف لها أن تتعرف عليه مبكرا وكيفية اقناعه بالعلاج.

5) دور المسجد في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

المسجد هو المنطلق لتكوين الفرد المسلم والمجتمع بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والفكرية، لما يقوم به من دور هام في الإرشاد والتوجيه وتقويم سلوك الإنسان وتقوية إرادته ودفعه إلى الاستقامة والخير، ويجب أن تتم محاربة ظاهرة المخدرات من خلال:

- الخطب والمحاضرات التي تلقى في المساجد والندوات التي تعقد به لمناقشة آثار المخدرات المختلفة على الفرد والمجتمع عامة.

- أن يتم من خلال المسجد دراسة الفتاوى والفقه المتعلق بظاهرة المخدرات، والرد على الافتراءات التي يوجهها البعض لفئة من الناس قليلي الثقافة وممن تنقصهم الخلفية الثقافية الإسلامية السليمة.

- حينما ينشأ الصغار على حب المسجد وارتياده دائماً، فهذا أمر هام في مواجهة ظاهرة انحراف الأحداث نحو المخدرات.

- أن يتم دراسة مخاطر المخدرات في المجتمع عن طريق التشاور والتناصح بين أهل الرأي في المسجد حتى يتم وضع العلاج المحدد لهذه الظاهرة.

6) دور وسائل الإعلام في علاج ظاهرة المخدرات والوقاية منها:

إن وسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مسموعة أم مرئية أم مقروءة تعتبر من أهم المؤسسات التربوية ذات التأثير القوي على الرأي العام والتوجيه الصحيح، لأن لديها قدرة عالية على جذب الناس من مختلف الأعمار ومن الجنسين، ومواجهة ظاهرة المخدرات عبر وسائل الإعلام تحتاج إلى خطة مدروسة بما يتطلب توظيف كافة الطاقات والكفاءات المتميزة بالإبداع للتصدي لهذه الظاهرة مع مراعاة الأمور الآتية:

- توجيه هذه الوسائل الوجهة الصحيحة، حتى لا تكون سلاحًا ذا حدين، فلا تعرض أعمال تحارب المخدرات وأعمال أخرى تساعد على انتشارها، وهذا يتطلب مراجعة كل ما يقدم من خلال هذه الوسائل مراجعة دقيقة.

- أن تكون البرامج والمشروعات المقدمة من خلال هذه الوسائل متصفة بالسمات التي تُرغِّب الشخص في الاستفادة منها مع مراعاة جودة المحتوى.
- يجب أن تخاطب هذه البرامج كافة الأعمار، وبلغة يفهمها معظم الناس حتى تعم الفائدة منها.
- يجب الادراك بأن عدم الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام، وعدم الاستفادة من جهودها المثمرة من العوامل التي تغلغل المخدرات في المجتمع لدرجة يصعب معها العلاج.

تاسعاً: نتائج الدراسات السابقة:

1) الدراسات العربية السابقة:

- **دراسة الفالح 1987م:**

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية للمتعاطين أن معظم أفراد العينة ينتمي إلى الفئة العمرية من (30–39) سنة، وأشارت النتائج إلى أن تعاطي المخدرات ينتشر بصورة أكبر بين العزاب منه بين المتزوجين، وبينت النتائج أن من الخصائص الاجتماعية للمتعاطين بين أفراد العينة تدني المستوى التعليمي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تعاطي المخدرات قد يعود إلى العوامل الاجتماعية ومن أهمها: مخالطة أصدقاء السوء وعدم استثمار وقت الفراغ، وضعف الوازع الديني، والطفرة المادية.

- **دراسة عبدالقادر 2000م:**

هدفت إلى معرفة الفرق بين مدمني الهيروين، ومدمني الأنواع الأخرى من المخدرات على السلوك الإنحرافي في المملكة العربية السعودية، حيث تكونت الدراسة من (47) حالة من المدمنين على الهيروين، و(21) حالة من المدمنين على غير الهيروين، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مدمني الهيروين الذين استمروا في التعاطي، يتسموا بارتفاع درجة الكذب والتبرير والاكتئاب والعدوانية.

- **دراسة الخزاعلة 2003م:**

حيث هدفت إلى التعرف على الجوانب الاجتماعية وعلى واقع وحجم المشكلة، وتوصلت الدراسة إلى أن تعاطي المخدرات في الأردن في ازدياد مستمر لا سيما بين الشباب، وهناك تحول نحو مادة الهيروين، ويعتبر أصدقاء السوء أهم الطرق التي عرف من خلالها المدمنون المادة المخدرة.

- **دراسة الشراري 2005م:**

وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تفشي ظاهرة التحرش بالنساء في إدمان بعض الذكور على المخدرات، وضعف الرقابة الأسرية، وضعف الوازع الديني لدى مرتكبيه.

- **دراسة الرشيدي 2009م:**

وقد توصلت إلى أن أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن تعاطي المخدرات هي البطالة، التحرش بالنساء، الفقر، ويفقد المدمن القدرة على التعامل مع الآخرين، وعدم قدرة المجتمعات على الاعتماد على نفسها، ويؤدي الإدمان

إلى سوء التكيف في العلاقات الزوجية، وضعف الضمير الإنساني، وأن الأكثر تأثراً بالإدمان هم ذوي المستوى التعليمي المتدني، والأكبر عمراً ودخلاً.

- **دراسة العنزي 2009م:**

وأشارت النتائج إلى وجود أثر المخدرات على السلوك المنحرف تبعاً للعمر وهذا الفرق لصالح الفئة العمرية الأقل من (20) سنة، وأن أثر المخدرات على السلوك المنحرف يكون تبعاً للدخل الشهري ولصالح الدخل الأقل، ويختلف المتعاطين في السلوك المنحرف تبعا لنوع الإدمان، وهنالك فروق بين المتعاطين في السلوك المنحرف تبعاً للمستوى التعليمي المتدني للوالدين وتبعاً لمكان الإقامة.

2) الدراسات الأجنبية:

- **دراسة صامويل ودون 2001م:**

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الشخصية والمشاكل النفسية والإنحرافية لدى المدمنين، والتخطيط لمنعهم عن الإدمان وقد تكونت عينة الدراسة من (41) مدمن تمت دراستهم من خلال مقابلات طبية معهم في المركز الخاص لعلاج المدمنين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بينت الدراسة أن هؤلاء الأشخاص لديهم خصائص عدوانية للمجتمع ويتصفون بالعزلة الاجتماعية والإحباط.

- **دراسة كاثلين 2005م:**

أوضحت في دراستها والتي هدفت إلى تعرف أسباب فشل علاج الإدمان والعودة إليه في الولايات المتحدة، حيث تكونت عينة الدراسة من (24) حالة تم اختيارهم بالطريقة القصدية ممن أنهوا العلاج وانسحبوا منه، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هؤلاء المدمنين يتصفون بدافعية منخفضة وعدوانية نحو المجتمع، كما يتصفون بقلة التكيف، وضعف الثقة بالنفس، مما يدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات انحرافية نحو المجتمع الذي يعيشون فيه.

- **دراسة راتشند وراشادا 2005م:**

هدفت إلى معرفة الاختلافات في الشخصية بين المدمنين وغير المدمنين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (50) فرداً مدمناً و (50) من غير المدمنين تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وتبين من نتائج الدراسة أن المدمنين اتصفوا بالعدوانية والانحراف بمختلف أنواعه.

- **دراسة فتزباترك وزملائه 2005م:**

دراسة عن التفكك الأسري وعلاقته باستعمال المخدرات، وتكونت عينة الدراسة من (1538) من المراهقين السود الأمريكيين وضمن الفئة العمرية (11–18) سنة، وتبين أن هناك علاقة عكسية بين الرصيد الاجتماعي وأعراض الاكتئاب، مما يشير إلى أن الرصيد الاجتماعي يعمل كإطار حماية من نشوء أعراض الاكتئاب لدى من يتوافر لهم من الأفراد.

الفصل الثاني

الجانب العملي

المخدرات والمؤثرات العقلية

(النيابة العامة)

أولاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمتصرف فيها بالنيابة العامة:

يتناول الجدول التالي إجمالي عدد قضايا جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمتصرف فيها بالنيابة العامة، وذلك لتوضيح تطورها خلال الفترة من 2009 حتى 2018م مع بيان نسبة الإنجاز وذلك كما يلي:

جدول (1) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمتصرف فيها بالنيابة العامة ونسبة الإنجاز خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	القضايا الواردة	القضايا المنظورة	القضايا المتصرف فيها	نسبة الإنجاز
2009	1013	1065	991	%93.1
2010	1013	1027	971	%94.5
2011	1105	1130	1101	%97.4
2012	1331	1254	1218	%97.1
2013	2229	1817	1773	%97.6
2014	2531	2302	2275	%98.8
2015	2100	2902	2889	%99.6
2016	1662	1521	1511	%99.3
2017	1456	1634	1619	%99.1
2018	1705	1677	1666	%99.3
الإجمالي	16145	16329	16014	%98.1

ملاحظة: نسبة الإنجاز هي نسبة القضايا المتصرف فيها إلى القضايا المنظورة.

شكل (1) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة والمتصرف فيها خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

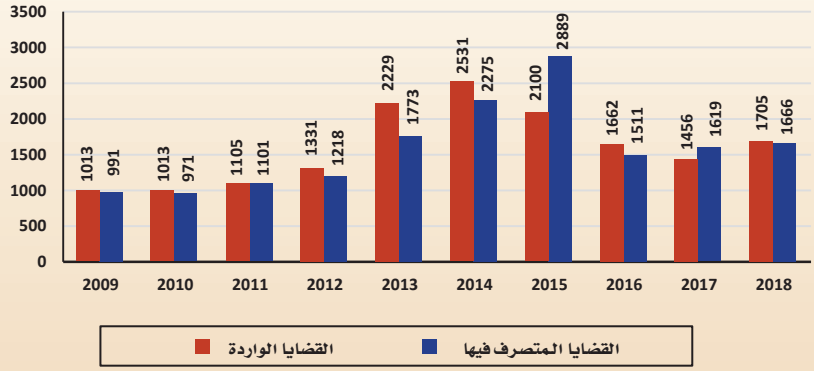

شكل (2) نسبة الإنجاز لقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالنيابة العامة خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

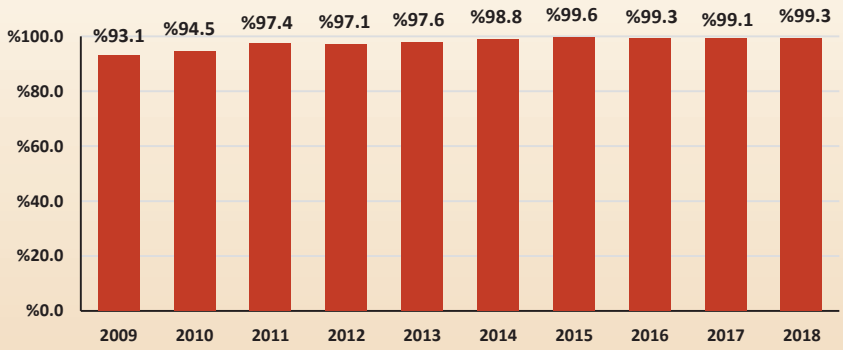

من جدول (1) وشكل (1) و (2) السابقين يتضح ما يلي:

شهدت قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمتصرف فيها انخفاضاً وارتفاعاً بشكلٍ عام خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، وذلك نتيجة للتغيرات الحضارية السريعة وتأثير المجتمعات الأخرى على مجتمعنا الكويتي، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً للآتي:

1) حسب القضايا الواردة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة للنيابة العامة (16145) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء عام 2014م كأعلى الأعوام من حيث نسبة عدد القضايا الواردة حيث بلغت (15.7%)، يليه عام 2013م بنسبة (13.8%) من الإجمالي الكلي.
- بينما جاء عامي 2009 و2010م بأقل عدد للقضايا الواردة وبنسبة (6.3%) لكلٍ منهما خلال نفس الفترة.

2) حسب القضايا المنظورة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة في النيابة العامة (16329) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء عام 2015م الأعلى في عدد القضايا المنظورة من بين الأعوام المحددة بالدراسة بعدد (2902) قضية وبنسبة (17.8%).
- وفي المقابل جاء عام 2010م الأقل في عدد القضايا المنظورة وبنسبة (6.3%).

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة (16014) قضية خلال فترة الدراسة.

- كما في القضايا المنظورة نلاحظ أن عام 2015م جاء بأعلى عدد للقضايا المتصرف فيها، حيث بلغ (2889) قضية وبنسبة (18.0%) من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها خلال الفترة المحددة بالدراسة.

- في المقابل جاء عامي 2010 و2009م بأقل القضايا عدداً بنسبة (6.1%) و(6.2%) على الترتيب من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها، ثم عاودت النسبة إلى الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة من عام 2011 حتى 2015م.

4) حسب نسبة الإنجاز:

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية للقضايا (98.1%) خلال الفترة من 2009 حتى 2018م.

- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة المحددة للدراسة، حيث جاءت أعلى نسبة إنجاز في عام 2015م بنسبة (99.6%).

- بينما جاءت أقل نسبة إنجاز للقضايا في عام 2009م بنسبة (93.1%).

ثانياً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمتصرف فيها بالنيابة العامة حسب نوع التهمة والنسبة للإجمالي:

أ) القضايا الواردة للنيابة العامة:

جدول (2) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة
حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع التهمة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الاجمالي	النسبة للإجمالي
جلب أو صنع أو زراعة المخدرات بقصد الاتجار	26	42	23	14	46	64	81	84	53	62	495	%3.1
حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	140	126	109	173	244	257	369	288	327	399	2432	%15.1
حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي	582	611	615	805	1572	1915	1333	1044	821	957	10255	%63.5
التعدي على موظفي مكافحة المخدرات	1	4						2			7	%0.04
جلب أو صنع المؤثرات العقلية بقصد الاتجار	7	14	25	4	5	13	7	10	5		90	%0.6
حيازة المؤثرات العقلية بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	9	15	85	41	64	66	69	53	76	73	551	%3.4
جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي	192	151	178	219	213	157	190	167	163	214	1844	%11.4
وفاة نتيجة تعاطي المخدرات	7	30	61	73	83	59	41	14	10		378	%2.3
جرائم أخرى (المخدرات والمؤثرات العقلية)	49	20	9	2	2		10		1		93	%0.6
المجموع	1013	1013	1105	1331	2229	2531	2100	1662	1456	1705	16145	%100

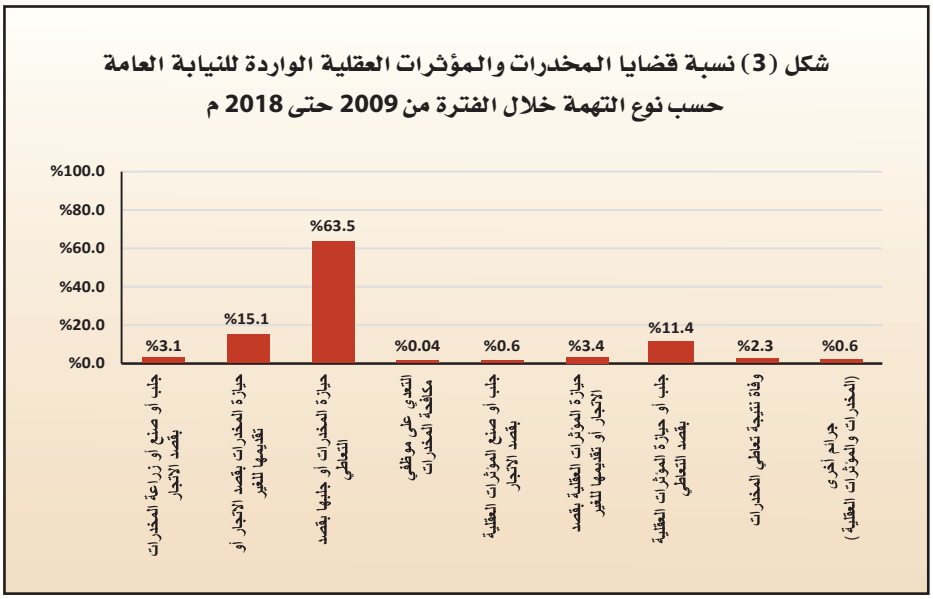

من جدول (2) وشكل (3) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة للنيابة العامة (16145) قضية خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، ويمكن توزيعها وفقاً للآتي:

1) حسب نوع التهمة:

- تحتل قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي المرتبة الأولى بين القضايا بنسبة (63.5%) من إجمالي القضايا الواردة، وهذا خطر يهدد سلامة وأمن المجتمع حيث يدفع أبناؤه نحو الضياع والتخلف.

- تليها قضايا حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير بنسبة (15.1%).

- ثم تأتي قضايا جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي بالمرتبة الثالثة بنسبة (11.4%).

- وأخيراً جاءت قضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات كأقل عدد للقضايا وبنسبة (0.04%).

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً، نلاحظ أن عامي 2014 و2013م جاءا بأعلى عدد للقضايا الواردة حيث بلغا (2531) و(2229) قضية على الترتيب، وكانت قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي كأعلى عدد للقضايا الواردة بهما بنسبة (75.7%) و (70.5%) على الترتيب خلال فترة الدراسة.

- خلال سنوات الدراسة من عام 2009 حتى 2018م جاءت قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بأعلى عدد للقضايا الواردة للنيابة العامة حيث تراوحت نسبتها خلال السنوات ما بين (55.7%) إلى (75.7%) .

- بينما جاء عامي 2009 و2010م بأقل عدد للقضايا الواردة حيث بلغت (1013) قضية لكل منهما، وقد احتلت أيضاً قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي النسبة الأعلى بين القضايا، بينما جاءت قضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات الأقل عدداً.

ب) القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة:

جدول (3) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المتصرف فيها بالنيابة العامة
حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع التهمة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الإجمالي	النسبة للإجمالي
جلب أو صنع أو زراعة المخدرات بقصد الاتجار	27	30	35	12	31	55	81	100	56	58	485	%3.0
حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	133	124	114	155	215	230	434	276	322	397	2400	%15.0
حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي	576	558	659	690	1166	1714	1996	878	1014	919	10170	%63.5
التعدي على موظفي مكافحة المخدرات		4						2			6	%0.04
جلب أو صنع المؤثرات العقلية بقصد الاتجار	3	16	22	8		15	8	10	5		87	%0.5
حيازة المؤثرات العقلية بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	7	16	72	49	59	57	77	63	64	75	539	%3.4
جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي	192	176	139	229	211	148	229	166	148	217	1855	%11.6
وفاة نتيجة تعاطي المخدرات	4	16	46	73	90	56	55	16	10		366	%2.3
جرائم أخرى (المخدرات والمؤثرات العقلية)	49	31	14	2	1		9				106	%0.7
المجموع	991	971	1101	1218	1773	2275	2889	1511	1619	1666	16014	%100

شكل (4) نسبة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المتصرف فيها بالنيابة العامة حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

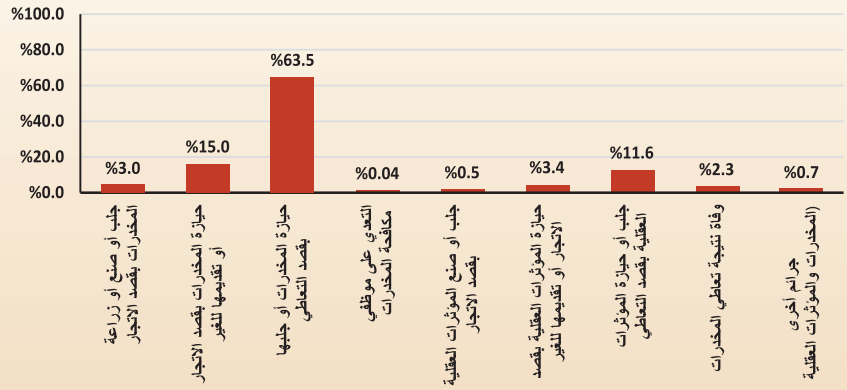

من جدول (3) وشكل (4) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة (16014) قضية خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، ويمكن توزيعها وفقاً للآتي:

1) حسب نوع التهمة:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن أكثر التهم المتصرف فيها جاءت في حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي حيث بلغت (10170) قضية خلال العشر سنوات وبنسبة (63.5%) من الإجمالي كما ذكرنا سابقاً وذلك يدل على ارتفاع عدد مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية خلال السنوات السابقة.

- تليها تهمة حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير بنسبة (15.0%).
- ثم جاءت تهمة جلب أوحيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي وبنسبة (11.6%) من الإجمالي.
- في حين جاءت تهمة التعدي على موظفي مكافحة المخدرات أدناها بنسبة (0.04%) من الإجمالي.

2) حسب السنوات:

- كما لاحظنا سابقاً، فإن عام 2015م جاء بأعلى عدد للقضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة، حيث بلغ (2889) قضية، وجاءت فيه قضايا تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي كأعلى عدد للقضايا وبنسبة (69.1%).
- وكذلك في عام 2014م والذي جاء بعدد قضايا بلغت (2275) قضية فقد كانت قضايا تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي الأعلى عدداً وبنسبة (75.3%).
- وعلى الرغم من أن عامي 2010 و2009م جاءا بأقل القضايا عدداً حيث بلغ عددهما (971) قضية و(991) قضية على الترتيب خلال فترة الدراسة، إلا أن أعلى نسبة من التهم لكلاهما هي تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي.

مما سبق نرى أن جرائم تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يزداد يوماً بعد يوم، ولا يجب النظر إليها على أنه إدمان وظاهرة مرضية فقط تخص أفراد بذاتهم، بل هي ظاهرة إجرامية تؤدي إلى الكثير من الجرائم الأخرى، لدرجة أنه أصبح من الصعب مواجهتها والتغلب عليها.

ثالثاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة والمتهمين فيها:

جدول (4) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة المتهمين فيها خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	القضايا الواردة		المتهمين	
	العدد	نسبة التغير من سنة لأخرى	العدد	نسبة التغير من سنة لأخرى
2009	1013	–	1554	–
2010	1013	%0.0	1496	%3.7-
2011	1105	%9.1	1526	%2.0
2012	1331	%20.5	1875	%22.9
2013	2229	%67.5	3158	%68.4
2014	2531	%13.5	3538	%12.0
2015	2100	%17.0-	3001	%15.2-
2016	1662	%20.9-	2322	%22.6-
2017	1456	%12.4-	2023	%12.9-
2018	1705	%17.1	2347	%16.0
الإجمالي	16145		22840	

شكل (5) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة والمتهمين فيها خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

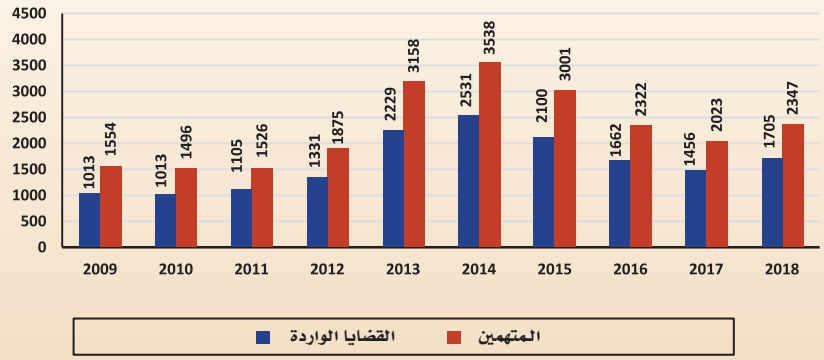

من جدول (4) وشكل (5) يتضح ما يلي:

بلغ عدد القضايا الواردة للنيابة العامة (16145) قضية وبلغ عدد المتهمين فيها (22840) متهم وسيتم توزيعهم وفقاً للآتي:

1) حسب القضايا الواردة:

- كما ذكر سابقاً تزايدت أعداد القضايا الواردة للنيابات بشكل عام خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عددها (1013) قضية في عام 2009م حتى وصلت إلى (1705) قضية في عام 2018م بفارق (692) قضية وكان أكثرها ارتفاعاً عام 2014م بعدد (2531) قضية، وعلى العكس من ذلك جاء أكثرها انخفاضاً في القضايا الواردة في عامي 2009 و2010م.

- نلاحظ أن عدد القضايا الواردة للنيابة تتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض، وجاءت أعلى نسبة تغير للقضايا ارتفاعاً في عام 2013م وقد بلغت (67.5%)، حيث ارتفعت القضايا عن عام 2012م من (1331) قضية إلى (2229) قضية.

- بينما انخفضت القضايا الواردة خلال الثلاث سنوات 2015 و2016 و2017م، وقد جاءت أقل نسبة تغير للقضايا في عام 2016م حيث انخفضت القضايا من (2100) قضية عام 2015م إلى (1662) قضية عام 2016م بنسبة تغير بلغت (20.9%).

2) حسب المتهمين:

- يعد عامي 2014 و2013م أعلى عدد للمتهمين من حيث السنوات بلغا (3538) و(3158) متهم وبنسبة (15.5%) و(13.8%) على الترتيب من الإجمالي، بينما يعد عام 2010م أقل السنوات من حيث عدد المتهمين بعدد (1496) متهم وبنسبة (6.6%).

- يوجد هناك تغير من سنة إلى أخرى بالنسبة لعدد المتهمين بالقضايا الواردة للنيابة العامة، وهي تتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض، ونلاحظ مع تزايد عدد القضايا الواردة يتزايد عدد المتهمين أي هناك علاقة طردية ما بين عدد القضايا الواردة وعدد المتهمين فيها، كما يرجع ارتفاع عدد المتهمين إلى اشتراك أكثر من متهم في القضية الواحدة.

- جاء عام 2013م بأعلى نسبة تغير حيث بلغت (68.4%)، يليه عام 2012م بنسبة (22.9%)، بينما انخفضت نسبة التغير لعدد المتهمين خلال السنوات 2015 و2016 و2017م عن السنوات السابقة حيث بلغت نسبة التغير(15.2%) و(22.6%) و(12.9%) على الترتيب.

رابعاً: إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة:

أ) حسب الجنسية والنوع:

جدول (5) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة حسب الجنسية والنوع خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	كويتي			غير كويتي			غير مبين	الإجمالي
	ذكر	أنثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة		
2009	773	12	785	677	20	697	72	1554
2010	761	13	774	637	20	657	65	1496
2011	768	18	786	652	10	662	78	1526
2012	836	18	854	859	28	887	134	1875
2013	1466	41	1507	1452	47	1499	152	3158
2014	1660	63	1723	1628	51	1679	136	3538
2015	1254	62	1316	1495	64	1559	126	3001
2016	1044	45	1089	1114	46	1160	73	2322
2017	883	37	920	979	58	1037	66	2023
2018	1098	46	1144	1082	32	1114	89	2347
الإجمالي	10543	355	10898	10575	376	10951	991	22840

ملاحظة: غير المبين هو المتهم الذي لم يتم إدخال بيان جنسيته في النظام.

شكل (6) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة حسب الجنسية خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

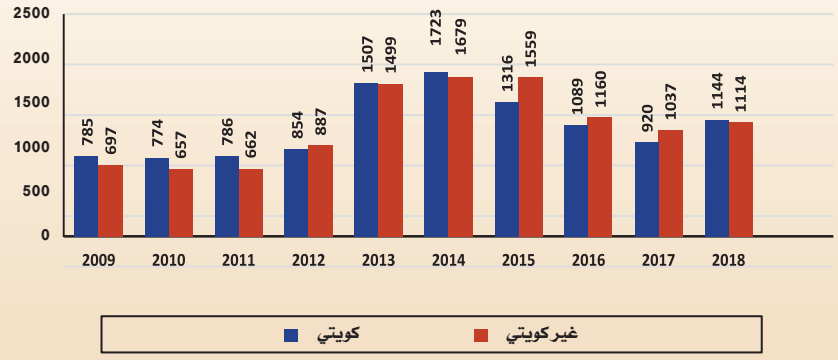

من جدول (5) وشكل (6) يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية في النيابة العامة (22840) متهم خلال فترة الدراسة، إلاّ أنه من المعروف أن العدد الفعلي لهؤلاء المتهمين يزيد عن هذا العدد، حيث يمثل هذا العدد فقط من تم القبض عليهم فوقعوا بطريقة أو بأخرى في أيدي العدالة ويمكن توزيع المتهمين حسب الجنسية والنوع كما يلي:

1) حسب الجنسية:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه تقارب أعداد المتهمين من الكويتيين وغير الكويتيين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث بلغ عدد المتهمين غير الكويتيين (10951) متهم وبنسبة (47.9%) من الإجمالي الكلي للمتهمين، وهي نسبة تشكل النصف تقريباً، حيث جاء عام 2014م بأكثر الأعوام

عدداً حيث بلغ (1679) متهم غير كويتي، في حين جاء عام 2010م أدناها بعدد (657) متهم غير كويتي.

- بينما بلغ عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من الكويتيين (10898) وبنسبة (47.7%) من الإجمالي الكلي، وقد جاء عام 2014م بأعلى عدد للمتهمين حيث بلغ (1723) متهم كويتي في حين جاء عام 2010م بالأقل عدداً حيث بلغ (774) متهم كويتي.

2) حسب النوع:

- من الواضح أن عدد المتهمين من الذكور يفوق عددهم من الإناث في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث بلغ عدد المتهمين الذكور (21118) متهم وبنسبة (92.5%) من الإجمالي، وربما يرجع ذلك إلى أن الذكور أكثر استهتاراً وتهوراً وحباً للتجربة وإن كانت خطرة من الإناث، إضافةً إلى وفرة المال بأيديهم.

- بينما بلغ عدد المتهمين من الإناث (731) متهمة وبنسبة (3.2%) من الإجمالي، ويمكن ملاحظة أن عدد المتهمات من المواطنات وغير المواطنات يتراوح ما بين (10– 64) متهمة خلال فترة الدراسة، ونلاحظ زيادة عددهن في عام 2015م حيث أنه الأعلى بعدد المتهمات الإناث، وقد يرجع السبب وراء إقبال الإناث على المخدارت إلى التفسير الخاطئ لمفهوم الحرية الشخصية عندهن وأيضاً قد يكون السبب ضعف الوازع الديني أو لأسباب نفسية.

ب) حسب فئة العمر:

جدول (6) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة حسب فئة العمر خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	فئة العمر							المجموع
	حدث	من (19 - 29) سنة	من (30 - 39) سنة	من (40 - 49) سنة	من (50 - 59) سنة	من 60 سنة فأكبر	غير مبين	
2009	10	552	513	211	48	3	217	1554
2010	15	522	531	181	38	6	203	1496
2011	12	480	505	191	51	5	282	1526
2012	31	686	569	214	41	6	328	1875
2013	42	1384	1012	367	95	12	246	3158
2014	43	1697	1086	452	105	16	139	3538
2015	22	1363	971	384	99	15	147	3001
2016	20	1034	765	313	81	14	95	2322
2017	18	970	604	278	62	9	82	2023
2018	17	1051	747	311	68	12	141	2347
الإجمالي	230	9739	7303	2902	688	98	1880	22840
النسبة للإجمالي	%1.0	%42.6	%32.0	%12.7	%3.0	%0.4	%8.2	%100

شكل (7) نسبة عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية
حسب فئة العمر خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

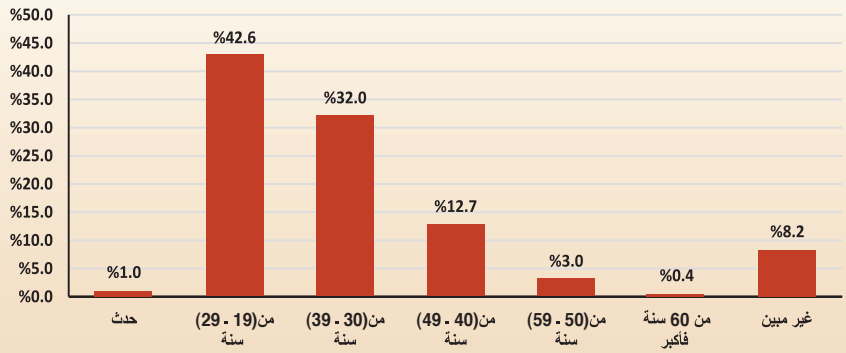

من جدول (6) وشكل (7) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة (22840) متهم خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، ويمكن توزيعهم حسب فئة العمر كالآتي:

- تعد فئتي العمر (19–29) سنة و(30–39) سنة من أعلى الفئات العمرية من حيث عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابات، حيث بلغ مجموع نسبتهما من إجمالي المتهمين (74.6%) خلال الفترة المحددة أي ما يقارب ثلاثة أرباع عدد المتهمين وتعد هذه النسبة خطيرة خاصة أنها تمس فئة الشباب بالمجتمع، وهذا الأمر يستدعي الاهتمام بهم وذلك بإيداعهم في مراكز علاج الإدمان لمعالجتهم من الإدمان وإعادة تأهيلهم ليصبحوا أعضاء فعّالين بالمجتمع.
- تقل نسب المتهمين كلما ارتفعت الفئة العمرية، حيث بلغت النسبة عند الفئة العمرية من (60) سنة فأكبر (0.4%) من إجمالي المتهمين.
- بلغت نسبة المتهمين من فئة الأحداث والذين تقل أعمارهم عن (19) سنة (1.0%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة بسيطة إلاّ أنه يجب علينا الإهتمام بهذه الفئة المهمة من حيث تقويمهم وإعادة تأهيلهم بالمجتمع.

ج) حسب نوع التهمة:

جدول (7) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة العامة حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع التهمة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الاجمالي	النسبة للإجمالي
جلب أو صنع أو زراعة المخدرات بقصد الاتجار	51	75	37	21	80	93	109	100	83	76	725	%3.2
حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	295	227	193	283	398	406	572	430	454	581	3839	%16.8
حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي	832	869	858	1118	2218	2687	1908	1473	1127	1342	14432	%63.2
التعدي على موظفي مكافحة المخدرات	1	9				1		2			13	%0.06
جلب أو صنع المؤثرات العقلية بقصد الاتجار	12	19	34	4	7	13	8	12	11		120	%0.5
حيازة المؤثرات العقلية بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	14	22	111	56	103	93	111	82	118	93	803	%3.5
جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي	245	198	217	297	255	180	238	205	213	255	2303	%10.1
وفاة نتيجة تعاطي المخدرات	8	21	66	94	96	65	45	15	10		420	%1.8
جرائم أخرى (المخدرات والمؤثرات العقلية)	96	51	10	2	1		10	3	7		185	%0.8
المجموع	1554	1496	1526	1875	3158	3538	3001	2322	2023	2347	22840	%100

شكل (8) نسبة عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة للنيابة حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

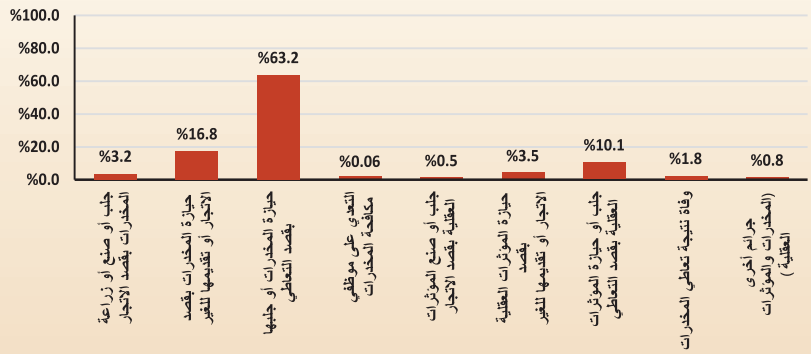

من جدول (7) وشكل (8) يتضح ما يلي:

تعتبر جريمة المخدرات من أبشع الجرائم في المجتمعات بصفة عامة فهي دمار للبشرية في جميع العالم، وقد تزايد عدد المتهمين في السنوات العشر السابقة في المجتمع الكويتي مما أصبح يهدد أمنه واستقراره، ويمكن توزيع المتهمين خلال فترة الدراسة حسب نوع التهمة والسنوات كالتالي:

1) حسب نوع التهمة:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن أكثر المتهمين عدداً جاؤوا في تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي حيث بلغ عددهم (14432) متهم خلال العشر سنوات وبنسبة (63.2%) من الإجمالي الكلي لقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، وهذا دليل على ارتفاع عدد مدمني المخدرات

والمؤثرات العقلية خلال السنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدل دخل الفرد بالكويت وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي والثقافات الأخرى وأوقات الفراغ.

- يليها عدد المتهمين بتهمة حيازة المخدرات بقصد الإتجار أو تقديمها للغير وبنسبة (16.8%) من الإجمالي، وهذا دليل على حرص الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على التصدي لهذه الآفة ومعاقبة ومحاسبة كل من تسوّل له نفسه بإدخالها للدولة أو الترويج لها.

- في حين جاءت نسبة المتهمين بتهمة التعدي على موظفي مكافحة المخدرات أدناها حيث بلغت (0.06%) من الإجمالي.

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً جاء عام 2014م بأعلى عدد للمتهمين خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عددهم (3538) متهم، جاء أكثرهم في تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (2687) متهم وبنسبة (75.9%) من الإجمالي، وأقلهم عدداً في تهمة التعدي على موظفي مكافحة المخدرات بعدد قضية واحدة فقط.

- بينما جاء عام 2010م بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (1496) متهم، جاء أكثرهم في تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (869) متهم وبنسبة (58.1%) من الإجمالي، وأقلهم عدداً في تهمة التعدي على موظفي مكافحة المخدرات بعدد (9) متهمين وبنسبة (0.06%) من الإجمالي.

خامساً: التوقعات المستقبلية:

بعد دراسة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية وتطور أعدادها بالنيابة العامة أصبح من الممكن التنبؤ بأعداد القضايا المتوقعة خلال الخمس سنوات القادمة خلال الفترة من 2019 حتى 2023م، وذلك من خلال الجداول التالية:

أ) حسب القضايا الواردة:

جدول (8) عدد القضايا الواردة المتوقعة في النيابة العامة

خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1147	2114	3081
2020	1171	2221	3272
2021	1178	2332	3485
2022	1168	2445	3722
2023	1141	2561	3981
متوسط الفترة	1161	2335	3508

- أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.
- أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

شكل (9) عدد القضايا الواردة المتوقعة في النيابة العامة
خلال الفترة من 2019 حتى 2023 م

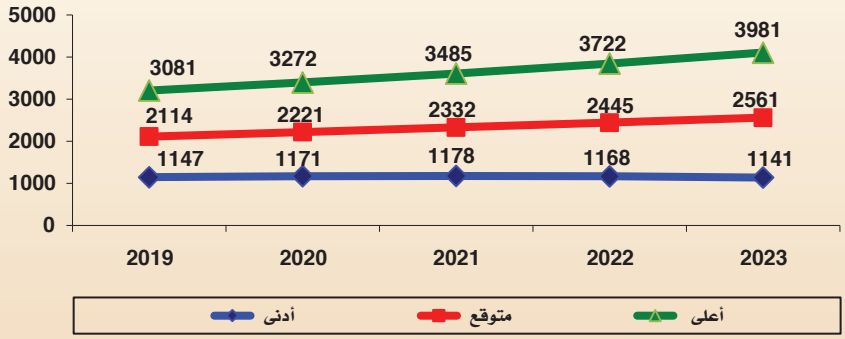

من جدول (8) وشكل (9) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا الواردة للنيابة العامة خلال الفترة من 9102 حتى 3202م (5332) قضية، وبحد أدنى (1611) قضية، وبحد أعلى (8053) قضية، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (59%)

ب) حسب القضايا المنظورة:

جدول (9) عدد القضايا المنظورة المتوقعة في النيابة العامة
خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1154	2207	3261
2020	1188	2332	3476
2021	1204	2461	3718
2022	1204	2595	3987
2023	1187	273٤	4281
متوسط الفترة	1187	2466	3745

- أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
- أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

شكل (10) عدد القضايا المنظورة المتوقعة في النيابة العامة
خلال الفترة من 2019 حتى 2023 م

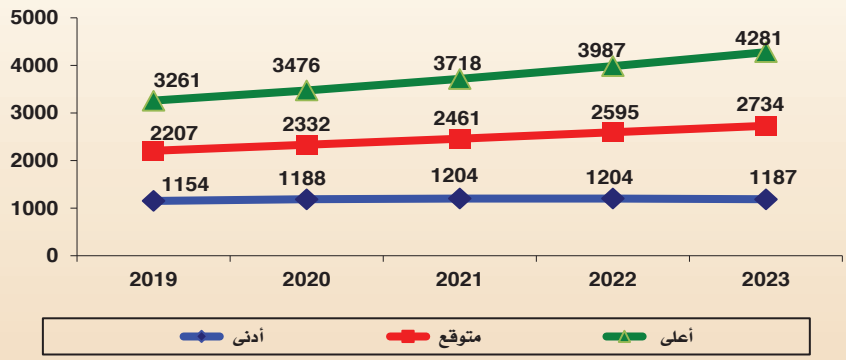

من الجدول (9) وشكل (10) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المنظورة بالنيابة العامة خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (2466) قضية، وبحد أدنى (1187) قضية وبحد أعلى (3745) قضية، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

ج) حسب القضايا المتصرف فيها:

جدول (10) عدد القضايا المتصرف فيها المتوقعة في النيابة العامة خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1165	2041	2917
2020	1156	2136	3117
2021	1128	2235	3342
2022	1081	2336	3591
2023	1017	2442	3866
متوسط الفترة	1109	2238	3367

- أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.
- أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

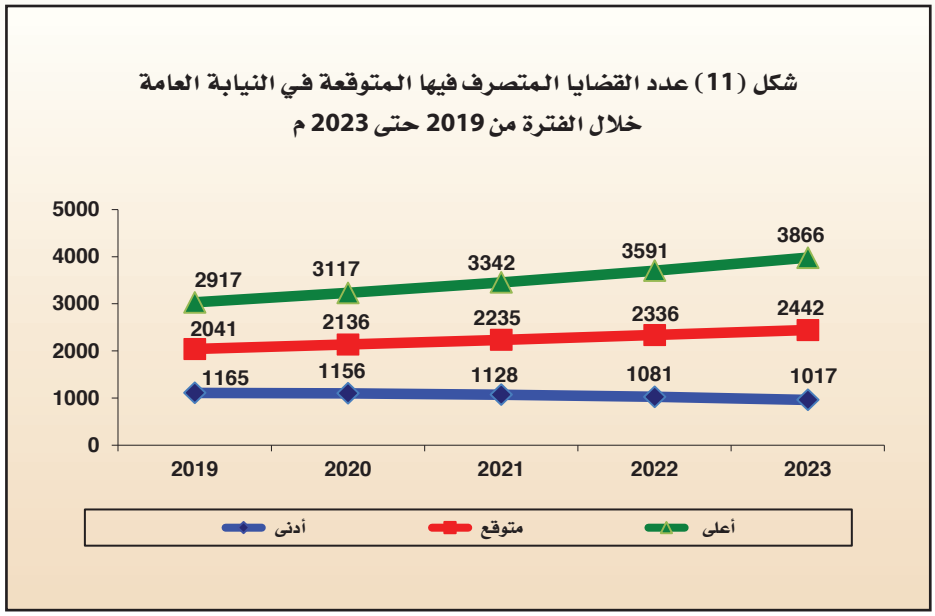

من جدول (10) وشكل (11) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (2238) قضية، وبحد أدنى (1109) قضية وبحد أعلى (3367) قضية وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

د) حسب المتهمين:

جدول (11) عدد المتهمين المتوقع في النيابة العامة
خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1531	2874	4217
2020	1535	2994	4453
2021	1514	3117	4719
2022	1467	3241	5015
2023	1395	3368	5340
متوسط الفترة	1488	3119	4749

* أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.
* أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

شكل (12) عدد المتهمين المتوقع في النيابة العامة
خلال الفترة من 2019 حتى 2023 م

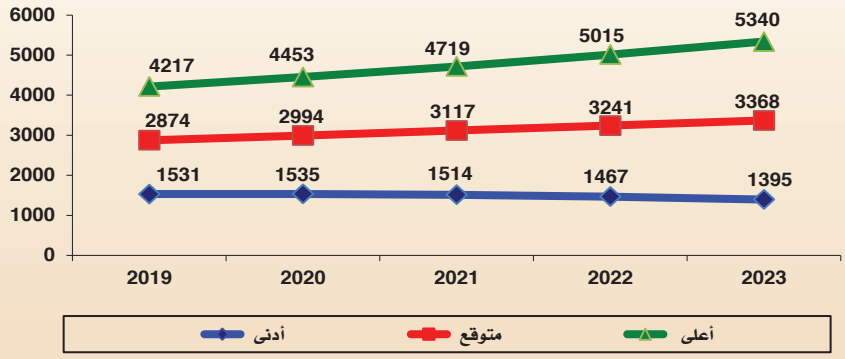

من جدول (11) وشكل (12) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد المتهمين بالنيابة العامة خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (3119) متهم، وبحد أدنى (1488) متهم، وبحد أعلى (4749) متهم، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

تابع
الفصل الثاني

الجانب العملي

المخدرات والمؤثرات العقلية

(المحكمة الكلية)

أولاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمفصول فيها بالمحكمة الكلية:

يتناول الجدول التالي إجمالي عدد قضايا جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمفصول فيها بالمحكمة الكلية، وذلك لتوضيح تطورها خلال الفترة من 2009 حتى 2018م مع بيان نسبة الإنجاز لها وذلك كما يلي:

جدول (12) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمفصول فيها بالمحكمة الكلية ونسبة الإنجاز خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	القضايا الواردة	القضايا المنظورة	القضايا المفصول فيها	نسبة الإنجاز
2009	839	1028	988	%96.1
2010	668	840	781	%93.0
2011	879	1093	982	%89.8
2012	1017	1244	1142	%91.8
2013	883	1097	919	%83.8
2014	1930	2309	1700	%73.6
2015	2315	3118	2328	%74.7
2016	1766	2794	2380	%85.2
2017	1232	1975	1822	%92.3
2018	1288	1730	1574	%91.0
الإجمالي	12817	17228	14616	%84.8

ملاحظة: نسبة الإنجاز هي نسبة القضايا المفصول فيها إلى القضايا المنظورة.

شكل (13) عدد قضايا االمخدرات والمؤثرات العقلية المنظورة
والمفصول فيها بالمحكمة الكلية خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

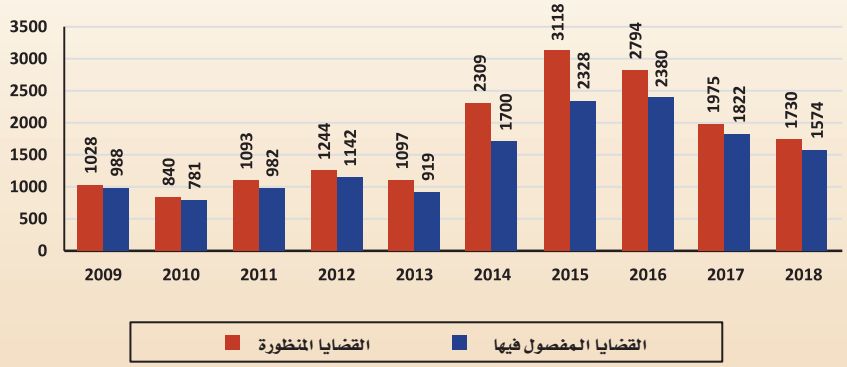

شكل (14) نسبة الإنجاز لقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية
خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

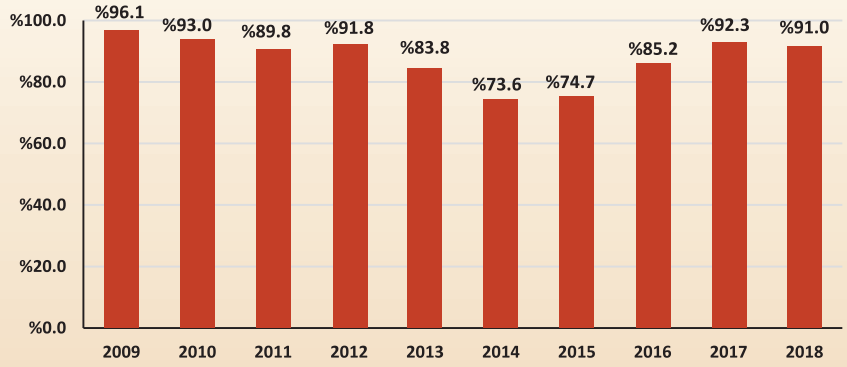

من جدول (12) وشكل (13) و (14) السابقين يتضح ما يلي:

شهدت قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة والمنظورة والمفصول فيها بالمحكمة الكلية انخفاضاً وارتفاعاً بشكل عام خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وتأثير المجتمعات الأخرى على مجتمعنا الكويتي، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً للآتي:

1) حسب القضايا الواردة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة للمحكمة الكلية (12817) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء عام 2015م كأعلى الأعوام من حيث عدد القضايا الواردة حيث بلغت نسبتها (18.1%)، يليه عام 2014م بنسبة (15.1%) من الإجمالي الكلي.
- بينما جاء عام 2010م بأقل عدد للقضايا الواردة وبنسبة (5.2%) خلال نفس الفترة.

2) حسب القضايا المنظورة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة بالمحكمة الكلية (17228) قضية خلال فترة الدراسة.
- وكما في القضايا الواردة نلاحظ أن عام 2015م كان الأعلى في عدد القضايا المنظورة من بين الأعوام خلال الفترة المحددة بعدد (3118) قضية وبنسبة (18.1%).
- وفي المقابل جاء عام 2010م الأقل في عدد القضايا المنظورة وبنسبة (4.9%).

3) حسب القضايا المفصول فيها:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية (14616) قضية خلال فترة الدراسة.

- جاء عامي 2016م و 2015م بأعلى عدد للقضايا المفصول فيها، حيث بلغ عددهما (2380) و(2328) قضية وبنسبة (16.3%) و(15.9%) على الترتيب من الإجمالي الكلي للقضايا المفصول فيها خلال الفترة.

- وفي المقابل جاء عام 2010م بأقل القضايا عدداً بنسبة (5.3%) من الإجمالي الكلي للقضايا.

4) حسب نسبة الإنجاز:

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية للقضايا (84.8%) خلال فترة الدراسة.

- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة المحددة، حيث جاءت أعلى نسبة إنجاز في عام 2009م بنسبة (96.1%).

- بينما جاءت أقل نسبة إنجاز في عامي 2014م و2015م بنسبة (73.6%) و(74.7%) على الترتيب.

ثانياً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية خلال فترة الدراسة حسب نوع التهمة والنسبة للإجمالي:

جدول (13) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية

حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع التهمة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الاجمالي	النسبة للإجمالي
جلب أو صنع أو زراعة المخدرات بقصد الاتجار	16	25	35	15	13	43	45	75	66	47	380	%2.6
حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	134	129	112	159	131	218	258	410	411	343	2305	%15.8
حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي	610	406	660	665	595	1219	1767	1569	1133	867	9491	%64.9
التعدي على موظفي مكافحة المخدرات		1	4					1	1		7	%0.05
جلب أو صنع المؤثرات العقلية بقصد الاتجار	2	4	19	12	1	4	10	12	4	1	69	%0.5
حيازة المؤثرات العقلية بقصد الاتجار أو تقديمها للغير	12	12	42	47	29	51	49	88	61	76	467	%3.2
جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي	185	177	94	236	140	160	192	222	144	240	1790	%12.2
وفاة نتيجة تعاطي المخدرات	1	1	3	4	9	5	7	3	1		34	%0.2
جرائم أخرى (المخدرات والمؤثرات العقلية)	28	26	13	4	1				1		73	%0.5
المجموع	988	781	982	1142	919	1700	2328	2380	1822	1574	14616	%100

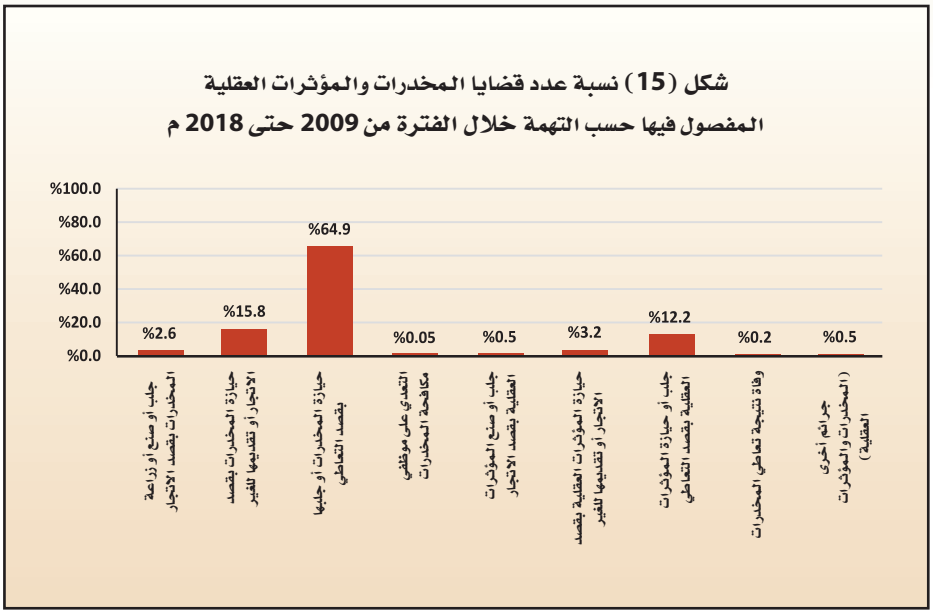

من جدول (13) وشكل (15) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية (14616) قضية خلال فترة الدراسة ويمكن توزيعها حسب نوع التهمة والسنوات كالآتي:

1) حسب نوع التهمة:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن أكثر التهم جاءت في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي حيث بلغت (9491) قضية خلال العشر سنوات السابقة وبنسبة (64.9%) من الإجمالي، وهذا يدل على ارتفاع عدد مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدل دخل الفرد بالكويت وعدم استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب وقلة الوزاع الديني وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي والثقافات الأخرى.

- تليها تهمة حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير وبنسبة (15.8%) من الإجمالي.

- ثم جاءت تهمة جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي بنسبة (12.2%).

- وأخيراً جاءت تهمة التعدي على موظفي مكافحة المخدرات أدناها بنسبة (0.05%).

2) حسب السنوات:

- جاء عام 2016م بأعلى عدد للقضايا المفصول فيها خلال فترة الدراسة، حيث بلغ العدد (2380) قضية، جاء أكثرها في حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (1569) قضية وبنسبة (65.9%) من الإجمالي، وأقلها عددا قضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات حيث جاءت بقضية واحدة فقط.

- بينما جاء عام 2010م بأقل عدد للقضايا المفصول فيها حيث بلغ (781) قضية، جاء أكثرها في حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (406) قضية وبنسبة (52.0%) من الإجمالي، وأقلها عدداً قضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات بقضية واحدة فقط وبنسبة (0.1%) خلال عام 2010م.

ثالثاً: إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية والمتهمين فيها:

جدول (14) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية والمتهمين فيها خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	القضايا المفصول فيها		المتهمين	
	العدد	نسبة التغير من سنة لأخرى	العدد	نسبة التغير من سنة لأخرى
2009	988	-	1535	-
2010	781	%21.0-	1176	%23.4-
2011	982	%25.7	1406	%19.6
2012	1142	%16.3	1566	%11.4
2013	919	%19.5-	1255	%19.9-
2014	1700	%85.0	2362	%88.2
2015	2328	%36.9	3190	%35.1
2016	2380	%2.2	3384	%6.1
2017	1822	%23.4-	2572	%24.0-
2018	1574	%13.6-	2209	%14.1-
الإجمالي	14616		20655	

شكل (16) عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية والمتهمين فيها خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

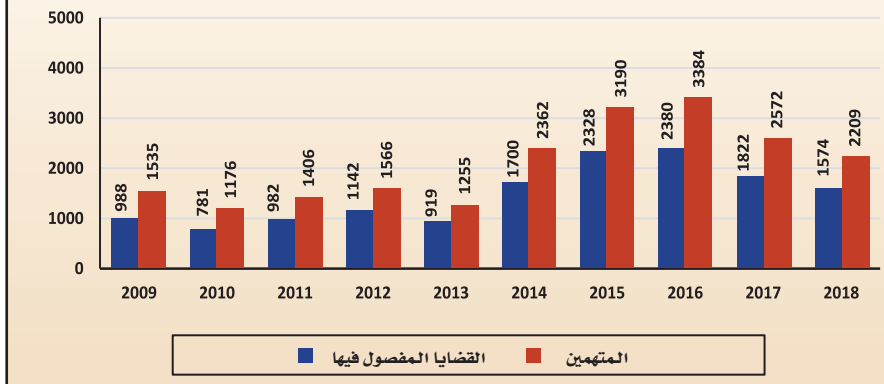

من جدول (14) وشكل (16) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية (14616) وعدد المتهمين فيها (20655) متهم وسيتم توزيعهم وفقاً للآتي:

1) حسب القضايا المفصول فيها:

- تزايد عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية بشكل عام خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من (988) قضية في عام 2009م إلى (1574) قضية في عام 2018م، بفارق (586) قضية، وكان أكثرها ارتفاعاً في عام 2016م بعدد (2380) قضية، وعلى العكس من ذلك جاء أكثرها انخفاضاً عام 2010م بعدد (781) قضية.

- نلاحظ أن هناك تغير من سنة إلى أخرى في القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية، فأعدادها تتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض، حيث ارتفعت القضايا المفصول فيها في عام 2014م عن سابقتها بنسبة تغير بلغت (85.0%) وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، بينما انخفضت القضايا خلال عام 2017م عن سابقتها بنسبة تغير بلغت (23.4%).

2) حسب المتهمين:

- مع تزايد عدد القضايا المفصول فيها يتزايد عدد المتهمين ويعد عامي 2016 و2015م أعلى الأعوام من حيث عدد المتهمين حيث بلغ عددهما (3384) و(3190) متهم وبنسبة (16.4%) و(15.4%) على الترتيب من الإجمالي.

- بينما يعد عام 2010م أقل السنوات من حيث عدد المتهمين بعدد (1176) متهم وبنسبة (5.7%).

- يوجد هناك تغير من سنة إلى أخرى بالنسبة لعدد المتهمين بالقضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية، وهي تتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض، ونرى أن هناك علاقة طردية ما بين عدد القضايا المفصول فيها وعدد المتهمين فيها، بمعنى أنه كلما زاد عدد القضايا المفصول فيها زاد عدد المتهمين والعكس بالعكس، كما نلاحظ أيضا اشتراك أكثر من متهم في القضية الواحدة.

- جاءت أعلى نسبة تغير في عام 2014م حيث بلغت (88.2%)، وعلى العكس من ذلك جاءت أقل نسبة تغير في عام 2017م حيث بلغت (24.0%).

رابعاً: إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية:

أ) حسب الجنسية والنوع:

جدول (15) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية حسب الجنسية والنوع خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

السنة	كويتي			غير كويتي			غير مبين	المجموع
	ذكر	أنثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة		
2009	905	14	919	517	15	532	84	1535
2010	606	9	615	480	16	496	65	1176
2011	798	11	809	497	7	504	93	1406
2012	781	12	793	655	16	671	102	1566
2013	634	18	652	525	12	537	66	1255
2014	1170	25	1195	1035	23	1058	109	2362
2015	1618	51	1669	1337	40	1377	144	3190
2016	1534	77	1611	1629	45	1674	99	3384
2017	1187	46	1233	1189	56	1245	94	2572
2018	1068	43	1111	963	37	1000	98	2209
الإجمالي	10301	306	10607	8827	267	9094	954	20655

ملاحظة: غير المبين هو المتهم الذي لم يتم إدخال بيان جنسيته في النظام.

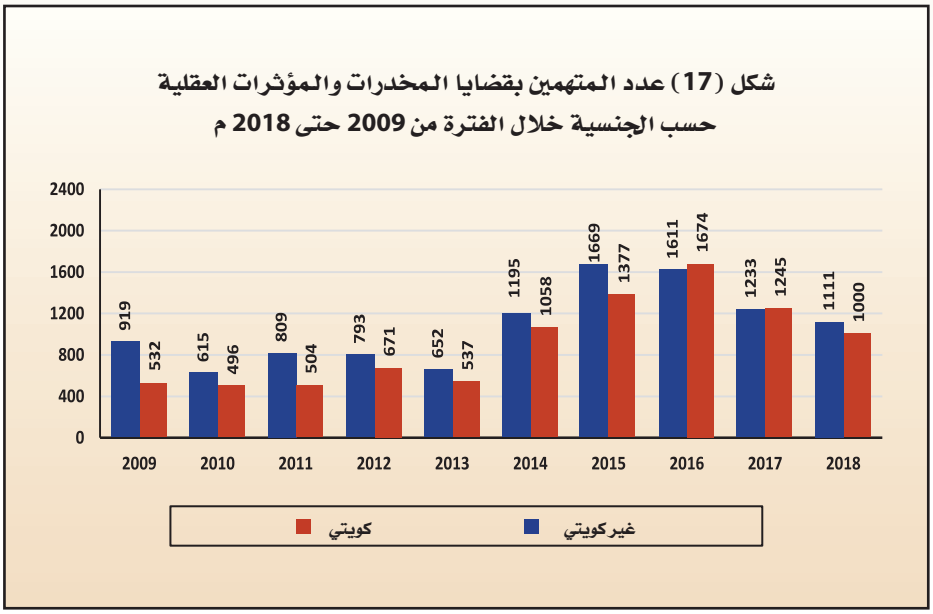

من جدول (15) وشكل (17) يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية (20655) متهم خلال فترة الدراسة، مع العلم بأن العدد الفعلي لهؤلاء المتهمين يزيد عن هذا العدد، حيث يمثل هذا الرقم فقط من تم القبض عليهم فوقعوا بطريقة أو بأخرى في أيدي العدالة، ويمكن توزيعهم حسب الجنسية والنوع كما يلي:

1) حسب الجنسية:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه تقارب أعداد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من الكويتيين وغير الكويتيين، حيث بلغ عدد المتهمين الكويتيين (10607) متهم وبنسبة (51.4%) من الإجمالي الكلي للمتهمين، وهي نسبة تشكل النصف تقريباً، حيث جاء أعلاها في عام 2015م بعدد

(1669) متهم كويتي يليه عام 2016م بعدد (1611) متهم كويتي، في حين جاء عام 2010م أدناها بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (615) متهم كويتي.

- بينما بلغ عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من غير الكويتيين (9094) متهم غير كويتي وبنسبة (44.0%) من الإجمالي الكلي للمتهمين، جاء أعلاها في عام 2016م بعدد (1674) متهم غير كويتي، في حين جاء عام 2010م أدناها بعدد (496) متهم غير كويتي.

2) حسب النوع:

- من الواضح أن الذكور بشكل عام هم أكثر المتهمين عدداً بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية مقارنةً بعدد الإناث، حيث بلغ عددهم (19128) متهم وبنسبة (92.6%) من الإجمالي، ويرجع ذلك إلى أن الذكور أكثر استهتاراً وتهوراً وحباً للتجربة من الإناث كما ذكرنا سابقاً.

- بينما بلغ عدد المتهمين من الإناث (573) متهمة وبنسبة (2.8%) من الإجمالي، ويمكن ملاحظة أن عدد المتهمات المواطنات وغير المواطنات من الإناث يتراوح ما بين (7 – 77) متهمة خلال فترة الدراسة، ونلاحظ ارتفاع عددهن في عام 2016م حيث بلغ (122) متهمة، وهو أعلى عدد للمتهمات الإناث خلال فترة الدراسة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التفسير الخاطئ لمفهوم الحريات الشخصية، وأيضاً ضعف الوازع الديني وأسباب نفسية أخرى كما ذكرنا سابقاً.

ب) حسب نوع التهمة:

جدول (16) عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية

حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع التهمة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الاجمالي	النسبة للإجمالي
جلب أو صنع أو زراعة المخدرات بقصد الاتجار	27	50	61	26	23	72	59	102	92	76	588	%2.8
حيازة المخدرات بقصد الاتجارأو تقديمها للغير	249	262	199	277	200	339	389	637	623	499	3674	%17.8
حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي	926	565	902	894	805	1660	2432	2215	1570	1192	13161	%63.7
التعدي على موظفي مكافحة المخدرات		1	9					1	1		12	%0.06
جلب أو صنع المؤثرات العقلية بقصد الاتجار	3	9	29	15	1	4	12	12	5	4	94	%0.5
حيازة المؤثرات العقلية بقصد الاتجارأو تقديمها للغير	17	22	53	61	36	89	67	145	94	114	698	%3.4
جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي	261	224	126	286	178	193	222	267	179	324	2260	%10.9
وفاة نتيجة تعاطي المخدرات	1	1	3	6	11	5	9	5	1		42	%0.2
جرائم أخرى (المخدرات والمؤثرات العقلية)	51	42	24	1	1				7		126	%0.6
المجموع	1535	1176	1406	1566	1255	2362	3190	3384	2572	2209	20655	%100

شكل (18) نسبة عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية حسب نوع التهمة خلال الفترة من 2009 حتى 2018 م

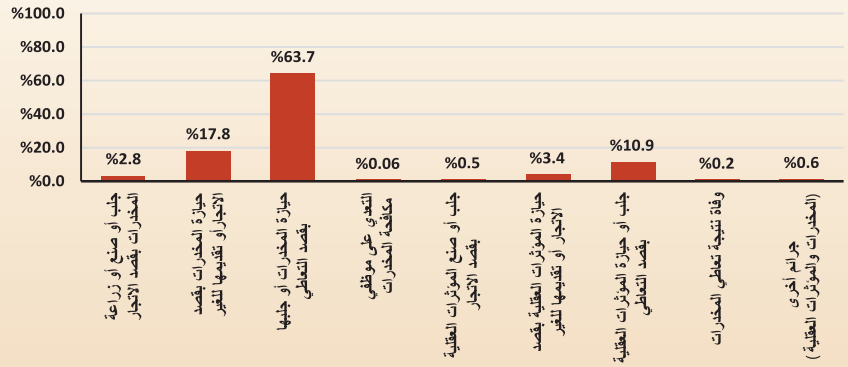

من جدول (16) وشكل (18) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ اجمالي عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المفصول فيها بالمحكمة الكلية (20655) متهم خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، ويمكن توزيع المتهمين حسب نوع التهمة والسنوات كالتالي:

1) حسب نوع التهمة:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن أكثر المتهمين كان في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي، حيث بلغ عددهم (13161) متهم خلال العشر سنوات السابقة وبنسبة (63.7%) من إجمالي عدد المتهمين، وهذا يدل على ارتفاع عدد مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية.

- يليها عدد المتهمين بقضايا حيازة المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير وبنسبة (17.8%)، ثم عدد المتهمين بقضايا جلب أو حيازة المؤثرات العقلية بقصد التعاطي بنسبة (10.9%).

- في حين جاء عدد المتهمين بقضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات الأدنى بنسبة (0.06%).

2) حسب السنوات:

- جاء عام 2016م بأعلى عدد للمتهمين خلال فترة الدراسة، حيث بلغ (3384) متهم، جاء أكثرهم في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (2215) متهم وبنسبة (65.5%) من إجمالي عدد المتهمين، وأقلها عدداً عدد المتهمين بقضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات بعدد متهم واحد فقط.

- بينما جاء عام 2010م بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (1176) متهم، جاء أكثرهم في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (565) متهم وبنسبة (48.0%) من إجمالي عدد المتهمين، وأقل المتهمين عدداً في قضايا التعدي على موظفي مكافحة المخدرات بعدد متهم واحد فقط.

خامساً: إجمالي عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية:

جدول (17) عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية

حسب نوع الحكم خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع الحكم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الإجمالي	النسبة للإجمالي
الإعدام أو القصاص	2	11	8	5	2	6	45	40	21	17	157	%0.3
الحبس مدى الحياة أو المؤبد (مع الأشغال الشاقة)	63	64	71	83	69	113	130	208	207	117	1125	%2.2
الحبس أقل من 6 شهور	8	10	6	1	4	10	16	14	11	28	108	%0.2
الحبس من 6 شهور - أقل من سنة	4	1	2	7	5	5	12	7	12	11	66	%0.1
الحبس من سنة - أقل من 3 سنوات	90	75	79	114	66	139	263	299	274	296	1695	%3.3
الحبس من 3 سنوات - أقل من 5 سنوات	243	165	266	309	283	511	673	705	449	380	3984	%7.7
الحبس من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات	210	116	163	173	132	402	553	536	394	257	2936	%5.7
الحبس من 10 سنوات - أقل من 15 سنة	41	43	33	26	11	62	132	143	60	84	635	%1.2
الحبس من 15 سنة - أقل من 20 سنة	91	67	47	25	26	56	76	97	75	77	637	%1.2
الحبس من 20 سنة فأكثر	1			2						1	4	%0.0
الغرامة	713	479	622	712	579	1189	1703	1764	1293	1159	10213	%19.7
الامتناع عن النطق بالعقاب	215	199	210	339	230	347	580	601	426	292	3439	%6.6
الحجز أو الايداع في المدرسة الإصلاحية	8	8	9	8	3	7	18	13	4	5	83	%0.2

تابع / جدول (17) عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية حسب نوع الحكم خلال الفترة من 2009 حتى 2018م

نوع الحكم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الإجمالي	النسبة للإجمالي
وضعه تحت الاختبار القضائي	1	1		2		11	6	6	9	11	47	%0.1
مصادرة	970	794	901	1129	941	1784	2517	2682	1981	1569	15268	%29.5
براءة	453	379	491	448	417	734	771	930	784	677	6084	%11.7
إخلاء سبيل - إفراج	149	120	116	92	63	114	107	122	128	145	1156	%2.2
انقضاء الدعوى لوفاة المتهم	1	6	7	5	4	8	8	9	7	5	60	%0.1
أمر بوقف تنفيذ العقوبة	7	1		2	1	3	9	10	13	5	51	%0.1
أمر بوقف تنفيذ حكم حبس							1		3	40	44	%0.1
إنهاء التدبير	11	8	5	1	9	2		1			37	%0.1
رد اعتبار			1	2	1	1	3	1	1	1	11	%0.0
تداخل العقوبات	7	2	1					3		6	19	%0.0
إحالة الدعوى المدنية	7	5	1	7	2	5	25	20	11	17	100	%0.2
عدم اختصاص بنظر الدعوى	3	1	2		3	3		3	2	5	22	%0.0
إيداع بمستشفى الطب النفسي للعلاج	67	42	50	43	25	25	37	27	27	30	373	%0.7
سحب رخصة القيادة أو دفتر أو أرقام السيارة	171	97	113	191	183	318	626	600	342	306	2947	%5.7
أحكام أخرى	48	36	40	49	12	16	12	11	20	291	535	%1.0
الإجمالي	3584	2730	3244	3775	3071	5871	8323	8852	6554	5832	51836	%100

ملاحظة: ارتفاع عدد الأحكام الصادرة سببه أن المتهم يصدر بحقه غالباً أكثر من حكم.

من جدول (17) السابق يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية (51836) حكم خلال الفترة من 2009 حتى 2018م، ويمكن توزيعها وفقاً للآتي:

1) حسب نوع الحكم:

- بلغ إجمالي الأحكام الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية عدد (51836) حكم خلال فترة الدراسة.
- يتبين لنا من خلال توزيع الأحكام الصادرة بحق مرتكبي قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية خلال الفترة المحددة، أن حكم المصادرة يمثل نسبة (29.5%)، وهو الأكثر حكماً بحق المتهمين، يليه حكم الغرامة بنسبة (19.7%)، ثم حكم البراءة بنسبة (11.7%).
- بينما جاء حكم (الحبس من 20 سنة فأكثر) الأقل بين الأحكام بنسبة (0.01%) خلال فترة الدراسة.

2) حسب السنوات:

- ارتفع عدد الأحكام الصادرة من عام لآخر خلال الفترة من عام 2009 حتى 2018م، وقد جاء عامي 2016 و2015م الأكثر ارتفاعاً في عدد الأحكام الصادرة بنسبة (17.1%) و(16.1%) على الترتيب.
- أما أقل الأحكام الصادرة عدداً فقد جاء في عام 2010م بنسبة (5.3%) خلال فترة الدراسة.

سادساً: التوقعات المستقبلية:

بعد دراسة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية وتطور أعدادها بالمحكمة الكلية أصبح من الممكن التنبؤ بأعداد القضايا المتوقعة خلال الخمس سنوات القادمة من 2019 حتى 2023م، وذلك من خلال التالي:

أ) حسب القضايا الواردة:

جدول (18) عدد القضايا الواردة المتوقعة في المحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	813	1638	2464
2020	863	1701	2538
2021	912	1763	2614
2022	960	1826	2691
2023	1008	1888	2768
متوسط الفترة	911	1763	2615

- **أدنى:** الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.
- **أعلى:** الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

شكل (19) عدد القضايا الواردة المتوقعة في المحكمة الكلية
خلال الفترة من 2019 حتى 2023 م

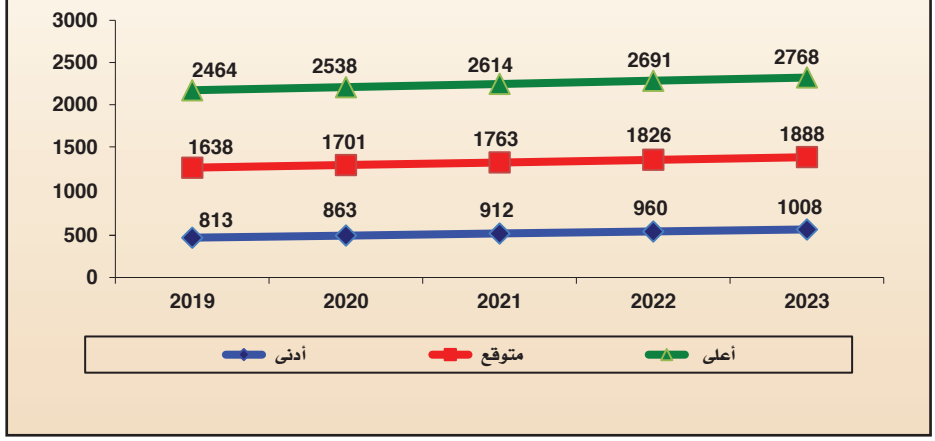

من جدول (18) وشكل (19) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا الواردة للمحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (1763) قضية، وبحد أدنى (911) قضية، وبحد أعلى (2615) قضية، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

ب) حسب القضايا المنظورة:

جدول (19) عدد القضايا المنظورة المتوقعة في المحكمة الكلية
خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1147	2287	3428
2020	1227	2385	3542
2021	1306	2482	3658
2022	1384	2579	3774
2023	1460	2676	3892
متوسط الفترة	1305	2482	3659

* أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

* أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

شكل (20) عدد القضايا المنظورة المتوقعة في المحكمة الكلية
خلال الفترة من 2019 حتى 2023 م

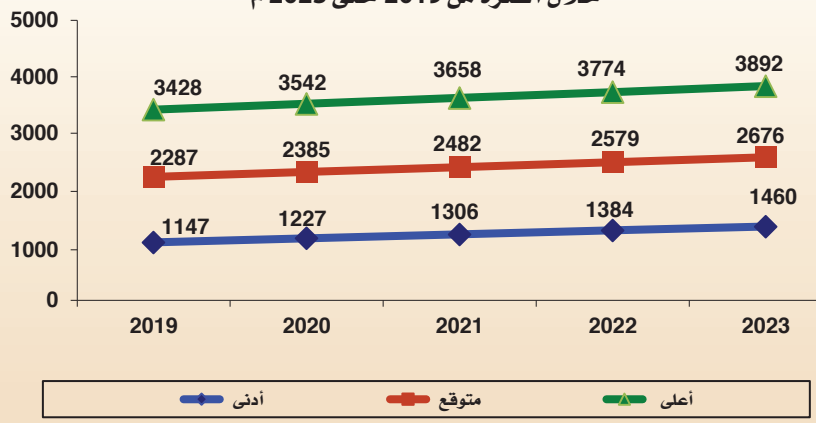

من جدول (19) وشكل (20) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المنظورة بالمحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (2482) قضية، وبحد أدنى (1305) قضية، وبحد أعلى (3659) قضية، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

ج) حسب القضايا المفصول فيها:

جدول (20) عدد القضايا المفصول فيها المتوقعة في المحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1146	1927	2707
2020	1213	2005	2797
2021	1279	2084	2888
2022	1344	2162	2980
2023	1408	2240	3072
متوسط الفترة	1278	2084	2889

- أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.
- أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

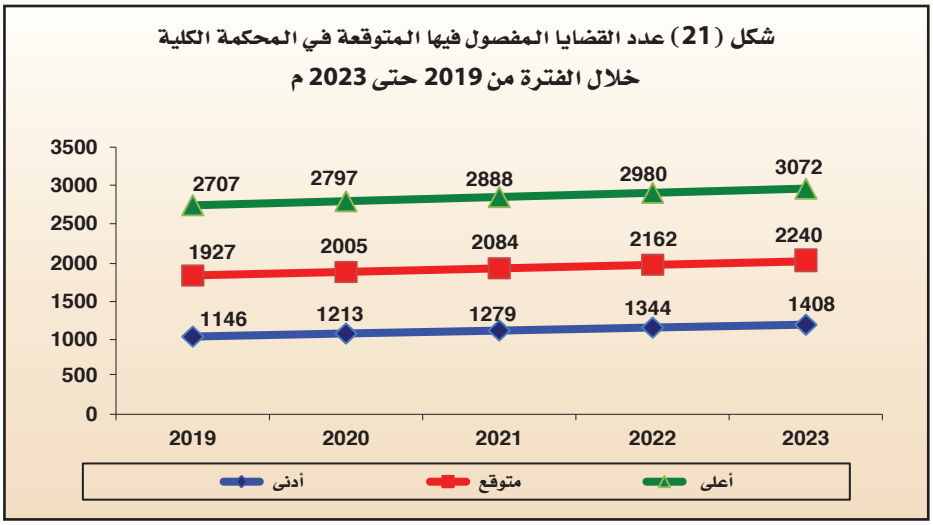

من جدول (20) وشكل (21) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (2084) قضية، وبحد أدنى (1278) قضية وبحد أعلى (2889) قضية، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

د) حسب المتهمين:

جدول (21) عدد المتهمين المتوقع في المحكمة الكلية
خلال الفترة من 2019 حتى 2023م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2019	1594	2719	3845
2020	1681	2823	3966
2021	1767	2927	4088
2022	1852	3031	4211
2023	1935	3135	4336
متوسط الفترة	1766	2927	4089

• أدنى: الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%. • أعلى: الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

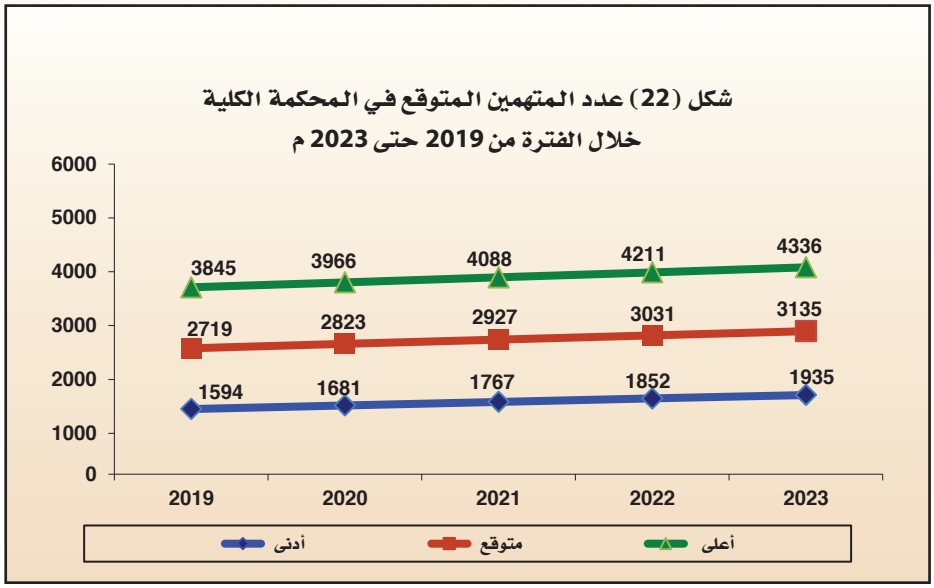

من جدول (21) وشكل (22) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد المتهمين بالمحكمة الكلية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م (2927) متهم، وبحد أدنى (1766) متهم، وبحد أعلى (4089) متهم، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة (95%).

أهـــم النتائـــج

1) إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالنيابة العامة:

- **شهدت القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها انخفاضاً وارتفاعاً بشكلٍ عام ومترابط خلال الفترة 2009 - 2018م.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة (16145) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة (16329) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المتصرف فيها (16014) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (98.1%) خلال فترة الدراسة، وكان أعلاها عام 2015م بنسبة (99.6%).**

- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً متواصلاً خلال سنوات الدراسة من بداية عام 2009م حتى عام 2018م حيث ارتفعت من (93.1%) حتى بلغت (99.3%) عام 2018م.

- تحتل قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي المرتبة الأولى بين القضايا بنسبة (63.5%) من إجمالي القضايا الواردة بنفس النسبة (63.5%) من إجمالي القضايا المتصرف فيها.

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية (22840) متهم خلال الأعوام من 2009 حتى 2018م.

- تظهر الدراسة أن أكثر عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من غير المواطنين حيث بلغ عددهم (10951) متهم وبنسبة (47.9%).

- بينما بلغ عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من المواطنين (10898) متهم وبنسبة (47.7%).

- تظهر البيانات أن الذكور بشكل عام هم الأكثر ارتكاباً للجرائم مقارنةً بعدد الإناث حيث بلغ عدد الذكور (21118) متهم وبنسبة (92.5%) من الإجمالي وبلغ عدد الإناث (731) متهمة وبنسبة (3.2%) من الإجمالي.

- تعد فئتي العمر (19–29) سنة و (30–39) سنة من أعلى الفئات العمرية للمتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث بلغ مجموع نسبتهما (74.6%) من الإجمالي.

- تقل نسبة المتهمين كلما ارتفعت الفئة العمرية لهم.

- أكثر عدد للمتهمين جاء في تهمة حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي حيث بلغ عددهم (14432) متهم وبنسبة (63.2%) من الإجمالي الكلي لقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية خلال فترة الدراسة.

- جاء عام 2014م بأعلى عدد للمتهمين خلال الفترة حيث بلغ عددهم (3538) متهم، بينما جاء عام 2010م بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (1496) متهم.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا الواردة للنيابة العامة (2335) قضية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م، وبحد أدنى (1161) قضية، وبحد أعلى (3508) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المنظورة بالنيابة العامة (2466) قضية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م، وبحد أدنى (1187) قضية وبحد أعلى (3745) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المتصرف فيها بالنيابة العامة (2238) قضية خلال الفترة من 2019 حتى 2023م، وبحد أدنى (1109) قضايا وبحد أعلى (3367) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد المتهمين بالنيابة العامة (3119) متهم خلال الفترة من 2019 حتى 2023م، وبحد أدنى (1488) متهم، وبحد أعلى (4749) متهم.

2) إجمالي عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية:

- **شهدت القضايا الواردة والمنظورة والمفصول فيها انخفاضاً وارتفاعاً بشكلٍ عام ومترابط خلال الفترة من 2009 حتى 2018م.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة (12817) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة (17228) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المفصول فيها (14616) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (84.8%) خلال فترة الدراسة، وكان أعلاها عام 2009م بنسبة (96.1%).**

- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً وانخفاضاً خلال أعوام الدراسة خلال الفترة من 2009 حتى 2018م.

- تحتل قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي المرتبة الأولى بين القضايا بنسبة (64.9%) من إجمالي القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية.

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية (20655) متهم خلال فترة الدراسة.

- تظهر الدراسة أن أكثر عدد للمتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية هم من المواطنين حيث بلغ عددهم (10607) متهم وبنسبة (51.3%).

- بينما بلغ عدد المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية من غير المواطنين (9094) متهم وبنسبة (44.0%).

- تظهر البيانات أن الذكور بشكل عام هم الأكثر ارتكاباً للجرائم مقارنةً بعدد الإناث حيث بلغ عدد الذكور (19128) متهم وبنسبة (92.6%) من الإجمالي، وبلغ عدد الإناث (573) متهمة وبنسبة (2.8%) من الإجمالي.

- جاء عام 2016م بأعلى عدد للمتهمين حيث بلغ (3384) متهم وأكثرهم في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (2215) متهم وبنسبة (65.5%).

- جاء عام 2010م بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (1176) متهم وأكثرهم في قضايا حيازة المخدرات أو جلبها بقصد التعاطي بعدد (565) متهم وبنسبة (48.0%).

- بلغ إجمالي عدد الأحكام الابتدائية الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالمحكمة الكلية (51836) حكم جاء أعلاها في حكم المصادرة بنسبة (29.5%) يليه حكم الغرامة وحكم البراءة بنسبة (19.7%) و (11.7%) على الترتيب.

- أما أكثر عدد للأحكام الصادرة بحق المتهمين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية فقد كانت في عامي 2015 و2016م.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا الواردة للمحكمة الكلية خلال الفترة 2019 حتى 2023م (1763) قضية، وبحد أدنى (911) قضية وبحد أعلى (2615) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المنظورة بالمحكمة الكلية خلال الفترة 2019 حتى 2023م (2482) قضية، وبحد أدنى (1305) قضية، وبحد أعلى (3659) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا المفصول فيها بالمحكمة الكلية خلال الفترة 2019 حتى 2023م (2084) قضية، وبحد أدنى (1278) قضية، وبحد أعلى (2889) قضية.

- بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد المتهمين بالمحكمة الكلية خلال الفترة 2019 حتى 2023م (2927) متهم وبحد أدنى (1766) متهم وبحد أعلى (4089) متهم.

الخاتمة

المخدرات من الآفات الخطيرة التي تهدم الأسرة وأمن واستقرار المجتمع وتتسبب في إفساد الأجيال والتنمية المستدامة، ومن خلال الصفحات السابقة تم العرض لظاهرة المخدرات من جوانبها المختلفة، بتحديد المشكلة وبيان أهمية الدراسة وأهدافها، وكذلك بينا أهم العوامل والأسباب التي تكمن وراء انتشار وتعاطي المخدرات، وقد تم عرض الآثار والأضرار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها لهذه الظاهرة، سواء التي تلحق بالفرد وبأفراد أسرته أو بمجتمعه ووطنه، ثم عرضنا كيفية الوقاية والمواجهة والعلاج لها من كافة المؤسسات الاجتماعية والدينية والتربوية والإعلامية والصحية وغيرها، كما بينا دور الأسرة والمجتمع وغيرهم، وأوضحنا أن هذه المشكلة ليست مشكلة أمنية فحسب، بل هي قضية أمن وطني تمس سلامة الوطن ومستقبله، ولذلك تتطلب تضافر الجهود بين جميع المؤسسات لوضع خطة شاملة وبرنامج متكامل للقضاء عليها، ويجب التصدي لها على أعلى المستويات ومن كافة الأجهزة العاملة في الدولة، وكذلك تطبيق أشد العقوبات على مروجي وتجار ومتعاطي المخدرات لحماية أبنائنا ومستقبلنا الحضاري من هذا الخطر، وفي النهاية نضع بعض التوصيات والمقترحات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أي برنامج لعلاج ظاهرة المخدرات.

التوصيات والمقترحات

المورد البشري من أهم موارد المجتمع، والشباب هم نواة أي مجتمع ليزدهر ويسير إلى الأمام، وللحد من جرائم المخدرات وانتشارها يجب أن تتضافر الجهود وتجتمع الأطراف المعنيّة لوضع تصور شامل وآليات يمكن تطبيقها للعلاج بحيث يتناول أسباب ظاهرة المخدرات ويزيل الدواعي التي أدت إليها وذلك بعرض بعض المقترحات الخاصة بذلك والتوصيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

على ضوء هذه الدراسة ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، نضع مجموعة من التوصيات والمقترحات في الاعتبار عند وضع برنامج متكامل للعلاج، حيث تستهدف هذه التوصيات العمل على مواجهة ظاهرة المخدرات والوقاية منها، أو على الأقل التخفيف من حدتها وصياغة أساليب منتقاة أو نموذجية لمواجهتها وذلك بمراعاة ما يلي:

1) ضرورة تكاتف جهود الجميع من مؤسسات الدولة والجهات المعنية من الوزارات والهيئات والأفراد في مكافحة ظاهرة المخدرات وانتشارها لتأثيرها السلبي وتشعب أبعادها على جميع جوانب الحياة.

2) تنشيط دور المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة كالأسرة والمدرسة والجامعة والجمعيات الأهلية وغيرها كي يقوم كل بدوره في مواجهة هذه الظاهرة.

3) العمل على اتخاذ كافة الوسائل الإعلامية لتوعية المواطنين بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية على الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام.

4) العمل على خلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل لسد أوقات الفراغ لديهم واشغالهم بالإنتاجية التي تمنعهم من الاتجاه نحو المخدرات.

5) استثمار الجانب الديني لدى الشباب من خلال دور العبادة لتعزيز الوازع الديني لديهم كونه من أهم الوسائل لمكافحة المخدرات.

6) توعية الطلاب بالقضايا المجتمعية والوطنية وتنمية الإحساس بالمسؤولية والمشاركة الاجتماعية لديهم، والعمل على استثمار أوقات فراغهم بشكل بناء.

7) خلق وعي عام بمظاهر التعاطي المبكر وكيفية التعامل مع مثل هذه الحالات في بدايات التعاطي.

8) تدعيم السياسة العامة للرعاية الاجتماعية الوقائية في مجال المخدرات والإدمان مع توفير المراكز المتخصصة لتقديم الخدمات العلاجية للمتعاطين.

9) نشر الوعي القانوني والتشريعي الخاص بعقوبات المخدرات بشكل عام.

10) توجيه الاهتمام البحثي لدراسة ظاهرة المخدرات من قبل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث ومعاهد وكليات التربية، وتوجيه طلاب الماجستير والدكتوراه إلى هذا المجال لإجراء بحوثهم فيه.

11) تنظيم دورات تدريبية عن الوقاية من خطر المخدرات لحماية جميع أفراد المجتمع من المخدرات، ويشارك فيها رجال الوعظ والإرشاد وأئمة المساجد والإخصائيين الاجتماعيين والقادة في مجالات العمل وغيرهم.

12) إنشاء وحدة متخصصة ذات طابع خاص بكل إدارة تعليمية لتقديم واتخاذ الأساليب الوقائية والعلاجية من أخطار المخدرات على الطلبة في المدارس والجامعات.

13) تكليف الجهات المعنية بالدولة لرصد الظواهر الدخيلة أو السلوكيات الغير حميدة التي تتنافى مع ديننا الحنيف وتتعارض مع العادات والتقاليد الحسنة وتؤثر على المجتمع وسيما فئة الشباب ووضع الحلول المناسبة لها بعد البحث والاستقصاء.

14) زيادة المكافحة الأمنية، والتي تشتمل الجهود الأمنية التي تقوم بها إدارة المكافحة بالتعاون مع الأجهزة المعنية على ضبط المخدرات وملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية في قضايا التهريب على المستويين المحلي والدولي.

15) تشريع القوانين، حيث يجب على المشرع التعديل والإضافة الدائمة للتشريعات القائمة سواء فيما يتعلق بأنواع المواد المخدرة أو فيما يتعلق بأساليب التهريب والاتجار والترويج والتعاطي، أو فيما يتعلق بالأخطار التي يتعرض لها المجتمع جراء ذلك.

16) المشاركة في الاتفاقات الدولية والإقليمية، حيث تقوم هذه الاتفاقات بما تفرضه من إجراءات وما تنشئه من أجهزة بتحديد مسارات المساعدة المتبادلة بين الدول المصدقة عليها لزيادة تمكين هذه الدول من التغلب على ظاهرة المخدرات سواء بزيادة كفاءة المكافحة عن طريق تبادل الخبرة والمعلومات أو بالتعاون مع الغير على التصدي لها بمراقبة الهاربين من المتهمين وتبادل تسليمهم وتبادل المعلومات.

المـراجـــع

- قوانين سلطنة عمان: بحث في المخدرات وأضرارها - إعداد وتقديم د. مسعود بن سعيد العوائد.
- المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية - تأليف: د/ مصطفى سويف.
- ظاهرة تعاطي المخدرات وآثارها في حدوث الجريمة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية د. حمزة عبدالمطلب المعايطة د. علاء عبدالحفيظ مسلم المجالي د. مروان مسعد أبو سمهدانة.
- بحث شامل عن أضرار المخدرات ومراحل الادمان (مستشفى الامل للطب النفسي وعلاج الإدمان).
- دراسة عن المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي (مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون الدوحة - قطر 2013م).
- اليوم العالمي لمكافحة للمخدرات 2008م (موقع وزارة الداخلية بالكويت).
- ظاهرة الإدمان في المجتمع السعودي، سعيد بن فالح السريحة (2011م).
- أبو النيل، محمود، وآخرون (2007م) مشكلة الإدمان وتعاطي المخدرات (العوامل النفسية في الإدمان)، منشورات إدارة النشاط الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- الدليمي، صالح سمير (2009م) ظاهرة الإدمان على المخدرات أسبابها، آثارها، وكيفية التعامل معها (دراسة نظرية تحليلية) الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- الطحاوي، جمال (2006م) إدمان الشباب على المخدرات، الأسباب والآثار، أبحاث مؤتمر الشباب الجامعيين وآفة المخدرات، الأردن، جامعة الزرقاء الأهلية.

- عبد اللطيف، رشاد أحمد (2008م) الأساليب الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات، منشورات مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

تم بحمد الله

وزارة العدل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء

إدارة الإحصاء والبحوث

مجمع الوزارات - مبنى 14 - الدور الثاني

ص.ب 6 الصفاة: الرمز البريدي 13001 الكويت

تلفون : 22486286 - 22486267 **فاكس :** 22463875

www.moj.gov.kw asr@moj.gov.kw

kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj